

الحمد لله الذي جعلنا من عباده العزيم

مع دراسة لقضية التائيم والتائير

تأليف

الدكتور احمد مختار عمر

استاذ علم اللغة — كلية دار العلوم
جامعة القاهرة

الطبعة السادسة

١٩٨٨

الناشر

عالم الكتب

٣٨ شارع عبد الخالق شروت - القاهرة

الطبعة الأولى ١٩٧١

الطبعة الثانية ١٩٧٦

الطبعة الثالثة ١٩٧٨ ، ١٩٨٠

الطبعة الرابعة ١٩٨٢

الطبعة الخامسة ١٩٨٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

محتويات الكتاب

المصــــفحة	
١١	المقدمة
١٥ — ٧٥	الباب الأول — دراسات تمهيدية
١٧	الفصل الأول : مصادر اللغويين العرب
	القرآن الكريم ١٧ — القراءات القرآنية ١٩ —
	الحديث النبوي ٣٤ — الشعر ٤٢ — الشواهد
	النثرية ٥٠ — مأخذ ٥٤ .
٥٧	الفصل الثاني — الدراسات اللغوية عند غير العرب
	تمهيد ٥٧ — الهنود ٥٧ — اليونانيون ٦١ —
	المصريون القدماء ٦٣ — السريان ٦٥ — العبرانيون
	٦٧ — الصينيون ٧٤ .
٢٣٧ — ٧٦	الباب الثاني — الدراسات اللغوية عند العرب
٧٩	الفصل الأول : مرحلة النشأة
	تأخر البحث اللغوي ٧٩ — غريب ابن عباس ٧٩ —
	محاولة أبي الأسود لضبط المصحف ٧٩ — علامة
	التشديد عند أهل المدينة ٨٠ — البدء بجمع
	المادة ٨٠ — تأخر البحث النحوي عن جمع المادة
	اللغوية ٨١ — النحو كفن نشأ قبله كعلم ٨٢ —
	أول من ألفوا في النحو ٨٣ — سبب وضع النحو ٨٦ —
	أمثلة لأوليات اللحن ٨٦ — الاقتواء ٨٨ — عيسى بن
	عمر ٨٩ — أبو عمرو بن العلاء ٩٠ — عبد الله بن
	أبي اسحاق ٩٠ .
٩٣	الفصل الثاني : الأصوات
	عرض تاريخي ٩٣ — جهود النحاة ٩٣ — جهود
	المعجميين ٩٣ — علماء التجويد ٩٥ — المؤلفون في
	اعجاز القرآن وعلوم البلاغة ٩٦ — أصحاب

المصنفة

الموسوعات الأدبية ٩٨ — ابن جنى ١٠٠ — ابن
سينا ١٠١ — بعض النتائج الصوتية التى توصل اليها
العرب ١١٤ — تعقيب ١١٩ .

١٢٣ الفصل الثالث : النحو والصرف

عرض تاريخى ١٢٣ — سيويه ١٢٣ — الرد على
سيويه للمبرد ١٢٤ — الانتصار لسيويه من المبرد
لابن ولاد ١٢٥ — أبو جعفر الرؤاسى ومعاذ الهراء
١٢٦ — التنافس بين البصريين والكوفيين ١٢٦ —
هل وجدت مدارس نحوية عند العرب ١٢٨ — أهم
الفروق بين مدرستى البصرة والكوفة ١٣٦ . —
ملاحظات ١٣٨ — دعوات التجديد والاصلاح للنحو
العربى ١٤٦ — أسباب الشكوى من النحو ١٤٦ . —
الشعوبيون والهجوم على النحو ١٥٢ — الكتب
المبسرة ١٥٤ — مقترحات اصلاح النحو : ابن ولاد
١٥٦ — أبو العلاء المعرى ١٥٧ — ابن حزم ١٥٨ —
ابن مضاء ١٥٩ — قيمة الدراسات النحوية عند
العرب ١٥٩ .

١٦١ الفصل الرابع : المعجم

١٦١ ١ — مقدمات للموضوع

صعوبة العمل المعجمى ١٦١ — تعريف المعجم
١٦٢ — المعجم اللغوى والموسوعة ١٦٢ — أنواع
المعجم ١٦٣ — معنى كلمة معجم واشتقاقها ١٦٣ —
جميعها ١٦٤ — شروط المعجم ١٦٥ — وظيفة المعجم
١٦٥ — الخطوات الاجرائية لاعداد المعجم ١٦٧ —
أول من استخدم لفظ معجم ١٧٣ — معجم وقاموس
١٧٣ .

المصنفة

١٧٥

٢ — الترتيب المعجمى عند العرب

القسم الأول : معاجم الالفاظ : مدرسة الترتيب
المخرجى : العين للخليل ١٧٨ — الاحصاء الرياضى
١٧٩ — الشكوك حول العين ١٨٣ — ترتيب العين
١٨٩ تهذيب اللغة للأزهري ١٩٣ — البارع للقالى
١٩٦ — مختصر العين للزبيدي ١٩٨ — المحيط
للمصاحب بن عباد ١٩٩ — المحكم لابن سيده ٢٠٠ —
مثالان تطبيقيان على معاجم الترتيب الصوتى ٢٠١ —
مدرسة الترتيب الالفبائى : وضع الكلمة تحت أسبق
حروفها : الجهرة لابن دريد ٢٠٣ — مثالان تطبيقيان
على معجم الجهرة ٢٠٨ — وضع الكلمة تحت حروفها
الأول بعد تجريدتها : الجيم لأبى عمرو الشيبانى
٢٠٩ — المقاييس لابن فارس ٢١٢ — مجمل اللغة
لابن فارس — مثالان تطبيقيان على معجمى المقاييس
والمجمل ٢١٥ — أساس البلاغة للزمخشري ٢١٧ —
المصباح المنير للفيومي ٢١٩ — وضع الكلمة تحت
حرفها الأول دون تجريد : المقصور والمدود لابن
ولاد ٢٢٠ — غريب القرآن للسجستاني ٢٢٠ —
غريب القرآن وغريب الحديث ٢٢٠ — المعرب
للجواليقي ٢٢١ — السر فى عدم شيوع هذا النظام بين
المعجميين ٢٢١ — وضع الكلمة تحت حرفها الآخر
دون تجريد : التقفية فى اللغة للبندنجي ٢٢١ — وضع
الكلمة تحت حرفها الاصلى الآخر : لمن الريادة ؟
٢٢٣ — الصحاح للجوهري ٢٢٤ — بين الصحاح
وديوان الادب ٢٢٥ — الاعمال التى دارت حول
الصحاح : التنبيه والايضاح ٢٤١ — نفوذ السهم
٢٥١ — الوشاح ٢٥١ — التكملة والذيل والصلة
للفصاني ٢٥٢ — المختصرات ٢٥٢ — العباب

المصنف

للفصاني ٢٥٣ — لسان العرب لابن منظور ٢٥٥ —
القاموس المحيط للفيروز ابادي ٢٥٧ — نظامه ٢٥٧ —
بين الفيروز ابادي والجوهري ٢٥٩ — اضاءة
الراموس لابن الطيب الفاسي ٢٦٤ — تاج العروس
للزبيدي ٢٦٦ — التكملة للزبيدي ٢٦٨ — مدرسة
الترتيب بحسب الابنية : مدخل ٢٦٩ — مرحلة التمهيد
٢٧٠ — مرحلة المعجم الكامل : ديوان الادب للفارابي
٢٧٣ — المقدمة ٢٧٤ — المادة اللغوية ٢٧٥ —
التذييلات ٢٧٨ — غائدة هذا النوع من المعاجم
٢٧٩ — تقدير القدماء لديوان الادب ٢٨٠ — عيوبه
٢٨١ — شمس العلوم لنشوان ٢٨٢ — نظامه ٢٨٣ —
بين ديوان الادب وشمس العلوم ٢٨٤ — مقدمة الادب
للزمخشري ٢٨٦ .

القسم الثاني : معاجم المعاني : الكتيبات والرسائل
اللغوية ٢٨٨ — كتب الصفات والغريب المصنف
٢٨٨ — المخصص لابن سيده ٢٨٩ — كفاية المتحفظ
لابن الاجدابي ٢٩١ — المؤلفات على كفاية المتحفظ
٢٩٣ .

٣ — المآخذ على المعاجم العربية ٢٩٥

اهمال الترتيب الداخلي ٢٩٥ — الخروج على المنهج
المرسوم ٢٩٦ — اخطاء الشرح ٢٩٦ — الشرح المعيب
٢٩٨ — اهمال ضبط الكلمة ٢٩٨ — التقليد الاعى
٢٩٨ — تقييد فترة التسجيل ٣٠٠ — تجاوز وظيفة
المعجم ٣٠٠ — جهود المعجم العربي في العصر الحديث
٣٠١ .

الصفحة

٣٠٤	٤ — أهم المحاولات لوضع معجم حديث
	محاولات الأفراد : وضع منهجية جديدة وجهود أحمد فارس الشدياق ٣٠٤ — تأليف المعاجم الميسرة : محيط المحيط ٣١٠ — قطر المحيط ٣١٠ — أقرب الموارد ٣١٠ — المنجد ٣١٠ — البستان وفاكهة البستان ٣١١ — متن اللغة ٣١١ — الرائد ٣١١ — المساعد ٣١١ — إعادة ترتيب المعاجم القديمة : ترتيب القاموس المحيط ٣١٣ — مختار القاموس ٣١٣ — المختار من صحاح اللغة ٣١٤ — الافصاح في فقه اللغة ٣١٤ — معاجم المستشرقين : محاولة فيشر ٣١٦ — معجم لين ٣١٩ — معجم دوزى ٣٢١ .
	محاولات المجامع اللغوية : مجمع اللغة العربية بالقاهرة : ٣٢٢ — المعجم الوسيط ٣٢٣ — المعجم الكبير ٣٢٤ — معجم الفاظ القرآن الكريم ٣٢٥ — مصطلحات العلوم والفنون ٣٢٥ — المعجم الوجيز ٣٢٥ — المكتب الدائم لتنسيق التعريب ٣٢٦ — المجمع العلمي العربى بدمشق ٣٢٨ .
٣٢٩	٥ — قائمة بكلمات يصعب معرفة أصلها
٣٣٣	الفصل الخامس : الدراسة المقارنة
	الزعم أن الدراسة المقارنة لم توجد الا فى العصر الحديث ٣٣٣ — قدم الدراسة المقارنة عند العرب ٣٣٣ — ابن بارون ٣٣٣ — جودة بن قريش ٣٣٦ .
٣٦٥ — ٣٣٩	الباب الثالث — قضية التأثير والتأثر
٣٤١	تمهيد

الصفحة

٣٤٣	الفصل الأول : احتمالات التأثير الأجنبي
— ٣٥٢	الهنود ٣٤٣ — اليونان ٣٥٠ — السريان ٣٥٢ —
	العبرانيون ٣٥٥ .
٣٥٧	الفصل الثاني : احتمالات التأثير العربي
— ٣٥٨	النحو السرياني ٣٥٧ — النحو القبطي ٣٥٨ —
— ٣٥٩	النحو العبري ٣٥٨ — المعجم : الهنود ٣٥٩ — الترك
— ٣٦٠	٣٥٩ — ديوان لغات الترك للكاشغري ٣٦٠ —
— ٣٦٣	قاموس الأروام لملا صالح ٣٦٣ — الفرس ٣٦٣ —
— ٣٦٤	استمارة الحروف العربية ٣٦٤ — العروض العربي
	٣٦٤ .
٣٦٧ — ٣٨٢	مراجع الكتاب :
٣٦٩	١ — المراجع العربية
٣٨١	٢ — المراجع الأجنبية
٣٨٣	كتب أخرى للمؤلف

المقدمة

يتناول هذا الكتاب بالتأريخ الدراسات اللغوية عند العرب ، منذ نشأتها المبكرة الى أن وصلت الى مرحلة النضج والكمال ، ولا يتجاوز ذلك القرن الخامس الهجرى بأى حال من الأحوال • ففى هذا القرن اكتملت الاتجاهات المعجمية ، وفى القرن الذى قبله وصل الدرس النحوى والصرفى والأصواتى الى قمته • ولم يعد ما تلا ذلك من الدراسات أن يكون ترديدا أو شرحا أو تلخيصا أو نظما لأعمال سابقة •

ولم أتجاوز القرن الخامس الا فى حالة واحدة ، هى أن أبدأ بالحديث عن اتجاه ما ، ثم لا أجده ينتهى بانتهاء هذا القرن ، فلم يكن هناك بد من السير بالاتجاه الى نهايته • وقد حدث هذا — مثلا — حين تتبعى للمدارس المعجمية ، وحدث كذلك حين الكلام عن دعوات التجديد والاصلاح للنحو العربى •

ولما كان الحكم على العقلية العربية ، وتقييم ما قدمته فى ميدان الدراسات اللغوية من أبحاث ونظريات لا يكتمل الا بمعرفة جهود السابقين والمعاصرين فى نفس الميدان ، رأيت أن أخصص فصلا فى الباب الأول لعلاج هذا الموضوع واخترت له عنوان « الدراسات اللغوية عند غير العرب » • وتسلم هذه الدراسة للأعمال اللغوية الأجنبية — الى جانب الأعمال اللغوية العربية — الى تساؤل يتعلق بمدى الصلة بين المجتهدين ، ومقدار ما قدمه كل طرف للآخر أو أخذه عنه • وقد أفردت لعلاج هذا الموضوع بابا خاصا هو الباب الثالث الذى عالج قضية التأثير من جانبها ولكن فى ايجاز وتركيز •

ولست أزعم أن كل ما جاء فى هذا الكتاب جديد ، فبعضه — وهو قليل — لا جديد فيه على الاطلاق ، وبعضه قديم وضع فى ثوب جديد ، وبعضه — وهو كثير — جديد بالنسبة للقارئ العربى •

وأرجو أن يغنى هذا الكتاب طلاب الدراسات العليا في جامعاتنا العربية عن الرجوع إلى المظان المختلفة وبعضها نادر الوجود وبعضها الآخر مصور أو مخطوط • كما أرجو أن يكون نافذة تفتح عيونهم على كثير من اللقضايا التي ماتزال معلقة حتى الآن ، أو ماتزال في حاجة إلى تحليل وتمحيص •

وأحمد الله أن لاقى هذا الكتاب رواجاً كبيراً لم أكن أتوقعه حتى صدرت له خمس طبعات في خمس عشرة سنة • وقد اقتضاني هذا إعادة النظر فيه عند كل مرة أدفعه إلى المطبعة • وكنت في كل مرة أتجنب ما قد أجده من هفوات أو مواطن نقص وأزيد ما بدا لي ضرورياً •

وتختلف هذه الطبعة عن الطبعات السابقة اختلافاً ملموساً وتتميز بما يأتي :

- ١ — تحرير القول في موقف اللغويين والنحاة من القراءات القرآنية •
- ٢ — تدقيق النظر في موقف اللغويين من الحديث النبوي الشريف •
- ٣ — إعطاء آراء ابن سينا الصوتية اهتماماً خاصاً بعد أن نشر كتابه « أسباب حدوث الحروف » نشرة علمية محققة •
- ٤ — توسيع الفصل الخاص بالمعاجم ليلبي حاجات الطلاب والدارسين ، وبخاصة بعد أن أصبح علم المعاجم مقروءاً مستقلاً في كثير من الجامعات العربية ، وبعد أن تطورت صناعة المعجم على المستوى العالمي •

وقد أضفت في هذا الفصل عناوين كثيرة مثل :

- المعجم اللغوي والموسوعة — الخطوات الاجرائية لاعداد المعجم —
- مجل اللغة لابن فارس — دراسة تحليلية لكتاب ابن برى « التنبيه والايضاح » — التكملة والذيل والصلة للزبيدي — حاضر المعجم العربي —

وضع منهجية جديدة للمعجم العربى وجهود أحمد فارس الشدياق —
معجم المساعد للكرملى •

كما أضفت بعض الأمثلة التطبيقية على معاجم الترتيب الصوتى
والجمهرة والمقاييس نظرا لصعوبة الكشف فيها ، وحاجة مستعملها الى
تدريب خاص •

وهناك اضافات أخرى وتعديلات موزعة فى ثنايا الكتاب يصعب
حصرها •

والله الموفق •

المؤلف

سبتمبر ١٩٨٧

الباب الأول

دراسات تمهيدية

الفصل الأول

مصادر اللغويين العرب

من الممكن حصر المصادر التي استقى منها اللغويون العرب مادتهم فيما يأتي :

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - القراءات القرآنية .
- ٣ - الحديث النبوي .
- ٤ - الشعر .
- ٥ - المشاهد النثرية .

وإن وجد بينهم خلاف حول بعضها . واليكم بيان ذلك :

١ - القرآن الكريم

وقد اعتبروه في أعلى درجات الفصاحة وخير ممثل للغة الأدبية المشتركة ، ولذا وقفوا منه موقفًا موحدًا فاستشهدوا به ، وقبلوا كل ما جاء فيه . ولا يعرف أحد من اللغويين قد تعرض لشيء مما أثبت في المصحف بالنقد والتخطئة ^(١) . ويقول الراغب الأصفهاني في كتابه المفردات مبينا قيمة اللفظ القرآني : « أَلْفَاظُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ هِيَ لِبِ كَلَامِ الْعَرَبِ

(١) بل كانوا يدافعون عن النص القرآني ضد ما يوجه إليه من شبهات كما فعل ابن هشام في شذور الذهب حين نقل ما يروى عن عثمان أنه قال : « أن في المصحف لحناً وستقيمه العرب بالسنتها » . وما يروى عن عائشة أنها قالت : « هذا خطأ من الكاتب » (في قوله تعالى : « والمقيمين » و « الصابئون » و « أن هذان ») فقد ذكر أن الخبر باطل لوجوه منها :
١ - أن الصحابة كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات فكيف يقررون اللحن في القرآن ؟

ب - أن العرب كانت تستقبح اللحن فكيف لا تستقبحه في القرآن ؟
ج - أن المصحف يطلع عليه العربي وغيره .

=
(م ٢ - البحث اللغوي)

وزيدته ، وواسطته ، وكرائمه ، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء .. واليهما
مفزع حذاق الشعراء والبلغاء .. وما عداها .. كالقشور والنوى
بالإضافة الى أطايب الثمرة » .

والمراد بالقرآن النص القرآني المدون في المصحف ، وهو غير
القراءات . يقول الزركشي في البرهان : « القرآن والقراءات حقيقتان
متغايرتان . فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والاعجاز .
والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفية
من تخفيف وتثقيل وغيرهما .. » (١) . ويقول الآمدي في الاحكام :
« أما حقيقة الكتاب فقد قيل فيه هو ما نقل اليينا بين دفتي المصحف
بالأحرف السبعة المشهورة نقلا متواترا » (٢) .

ومن الحقائق المسلمة أن القرآن نزل أولا بلسان قريش ومن جاورهم
من العرب الفصحاء ، ثم أبيح للعرب أن يقرأوه بلغتهم . ولم يكلف أحد
منهم الانتقال عن لغته الى لغة أخرى للمثقة (٣) ، وكانت الإباحة بعد أن
كثر دخول العرب في الاسلام وذلك بعد الهجرة (٤) . فلما جاء عثمان
وأراد جمع القرآن في المصاحف ونسخها « اقتصر من سائر اللغات على
لغة قريش » (٥) ، ولذلك « جعل مع زيد النضر القرشيين لئلا يكون شيء
من القرآن مرسوما على غير لغتهم » (٦) ، وقال عثمان للقرشيين :

د — أن زيد بن ثابت أراد أن يكتب « القابوه » باللهاء فأبهره عثمان أن
يكتبها بالتاء على لغة قريش .

ه — أن عمر بلغه قراءة ابن مسعود « عتي » فأبهره أن يدعها ويقرأ
الناس بلغة قريش فان الله انزله بلغتهم (شرح شذور
الذهب بحاشية الأمير ، ص ١٨) .

(١) البرهان ٣١٨/١ .

(٢) الاحكام ٢٢٨/١ .

(٣) القراءات واللهجات ، ص ٨ .

(٤) النووي على مسلم ١٠٣/٦ .

(٥) الانتان ٦٣/١ .

(٦) المقنع ص ١٠٩ .

« إن اختلفتم في شيء أنتم وزيد بن ثابت فاكتبوه على لسان قريش فانما نزل بلسان قريش » (١) .

٢ — القراءات القرآنية

وهي الوجوه المختلفة التي سمح اننبي بقراءة نص المصحف بها قصدا للتيسير ، والتي جاءت وفقا للهجة من اللهجات العربية . يقول ابن الجزري في كتابه النشر (٢) :

« فأما سبب وروده على سبعة أحرف فللتخفيف على هذه الأمة وإرادة اليسر بها والتهوين عليها وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها وإجابة لقصد نبيها . . حيث أتاه جبريل فقال له : إن الله يأمرك أن تقرء أمك القرآن على حرف ، فقال صلى الله عليه وسلم أسأل الله معافاته ومعرفته إن أمتي لا تطيق ذلك ، ولم يزل يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف » .

ويقول : « إن النبي صلى الله عليه وسلم بعث إلى جميع الخلق أحمرها وأسودها عربيها وعجميها ، وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة ، وألسنتهم شتى ، ويسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حرف إلى آخر ، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولا بالتعليم والعلاج لاسيما الشيخ والمرأة ، ومن لم يقرأ كتابا . . فليكلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطاع ، وما عسى أن يتكلف وتأبى الطباع » .

ثم ينقل ابن الجزري عن ابن قتيبة في كتابه « تأويل مشكل القرآن » قوله :

« فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه صلى الله عليه وسلم بأن يقرء كل أمة بلغتهم وما جرت عليه عادتهم : فالهذلي يقرأ (عتي حين

(١) المرجع ص ٥ .

(٢) النشر ٢٢/١ .

يريد (حتى) •• والقرشى لا يهمز ، والآخر يقرأ (قيل لهم وغيض الماء)
بالاشمام •• وهذا يقرأ (عليهم ومنهم) •• والآخر يقرأ (عليهم ومنهم)
بالصلة •• الى غير ذلك • ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته
وما جرى عليه اعتياده طفلا وناشئا وكهلا لاشتد ذلك عليه ، وعظمت
الحنة فيه » •

شروط قبول اللغويين للقراءة :

يحتاج موقف اللغويين من القراءات القرآنية وشروط قبولهم لها
الى توضيح ، لأن هناك خلطا كثيرا وقع في هذه القضية • وأحب بادی
ذی بدء أن أميز بين منهجين مختلفين وموقفين متباينين من القراءات
القرآنية :

أولهما : موقف القراء وعلماء الأصول •

والآخر : موقف اللغويين والنحاة •

الفريق الأول حكمته النظرة الى القراءة باعتبارها وسيلة تعبد وتقرب
الى الله ، وشرطا لصحة الصلاة ، ومصدرا للتشريع •

أما الفريق الثانى فقد حكمته النظرة الى القراءة باعتبارها أحد
المصادر اللغوية المعتمدة ، وشاهدا لا يصح النظر إليه بمعزل عن سائر
الشواهد اللغوية •

الفريق الأول — حين غلب المقياس الدينى — وضع لقبول القراءة
شروطا ثلاثة هى :

١ — موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا •

٢ — موافقة العربية ولو بوجه •

٣ — صحة سندها واتصال روايتها ^(١) •

(١) النشر لابن الجزرى ص ١ — ٩ •

أما الفريق الثانى — وهو الذى بهما — فقد وضع لصحة القراءة شرطاً واحداً هو صحة الرواية عن القارئ المعدل حتى لو كان فرداً ، وسواء رويت القراءة بطريق المتواتر أو الآحاد ، وسواء كانت سبعية أو عشرية أو شاذة • بل ان ابن جنى فى كتابه « المحتسب » كان حريصاً على وضع القراءة الشاذة على قدم المساواة مع القراءة السبعية ، وذلك فى قوله : « إنه نازع بالثقة الى قرائه ، محفوف بالرواية من أمامه وورائه • ولعله أو كثيراً منه مساو فى الفصاحة للمجتمع عليه » • وإذا كان اللغويون لم يشترطوا النقل المتواتر فى أى نص لغوى فلماذا يشترطونه فى القراءة القرآنية • وإذا كانوا قد صرحوا بقبول نقل الواحد إذا كان الناقل عدلاً رجلاً كان أو امرأة ، حراً كان أو عبداً (١) فلماذا يرضع قيد على قبول القراءة دون غيرها ؟ بل أكثر من هذا يصرح السيوطى بأن العدالة وإن كانت شرطاً فى الراوى فهى ليست شرطاً فى العربى الذى يحتج بقوله •

والى جانب عدم اشتراط اللغوى للمتواتر لم يشترط اتصال السند ورفعه الى الرسول صلى الله عليه وسلم • واللغويون بهذا يتعاملون مع القراءة على أنها نص عربى رواه أو قرأ به من يوثق فى عربيته على فرض التشكك فى نسبة القراءة الى الرسول • وبهذا يدخل فى باب الاحتجاج اللغوى كثير مما عده القراء من باب التفسير أو الشرح اللغوى •

أما شرط موافقة القراءة لأحد الأصناف العثمانية فلا يتقيد به اللغوى كذلك • بل هو يرى فى هذا الشرط حداً من فائدة تعدد القراءات واضاعة للحكمة من تشريعه ، وهى التخفيف على هذه الأمة وإرادة اليسر بها كما سبق أن ذكرنا •

ان العادات النطقية والقدرة على التلفظ ببعض الأصوات دون بعض إنما ترتبط بالجانب الصوتى لا الكتابى • وإلا فأى صعوبة نطقية تتحقق

(١) الاقتراح للسيوطى ص ٨٦ •

في أن يقرأ القارئ الكلمة كما قرئت : « فتبينوا » أو « فتثبتوا » ؟ وأي صعوبة في أن ينطق كلمة « عباد » في قوله تعالى : « وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا » كما قرأها ابن كثير وابن عامر ونافع وغيرهم : « عِبْدُ الرحمن » ، أو كما قرأها أبيّ وسعيد بن جبير : « عِبْدُ الرحمن » ، (بفتح العين وسكون الباء) أو كما قرأها ابن عباس : « عِبَادُ الرحمن » (بضم العين وتشديد الباء) ؟ وهل تظهر الحكمة من تعدد القراءات في مثل قوله تعالى : « وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا منه » ، حينما قرئت « منه » تارة : « مِنْةً » (بكسر الميم وتشديد النون والنصب) وتارة : « مَنَته » (بفتح الميم وضم النون المشددة والاضافه) ، وتارة : « مِنْةً » (بكسر الميم وتشديد النون والرفع) ؟ •

فإذا كان مثل هذه القراءات يدخل في باب المقبول مع غياب حكمة التخفيف فيها ، فإماذا نستبعد قراءات أخرى تبدو حكمة التخفيف واضحة منها لمجرد مخالفتها لرسم المصحف ؟ والأمثلة كثيرة على القراءات التي تدخل في باب العادة الكلامية أو الخاصة اللهجية — مما يقبله اللغوي دون تردد — ويستبعده القارئ لمخالفته رسم المصحف ، مثل :

- ١ — (وما هو على الغيب « بضنين ») ، التي قرئت : « بظنين » • وكلنا يلاحظ التداخل بين صوتي الضاد والظاء حتى في لغة المعاصرين • ورسم المصحف لا يسمح بالتبادل بين الضاد والظاء •

- ٢ — قوله تعالى : (وإذا السماء « كَشُطَّت ») ، وقوله (فأما اليتيم فلا « تنهر ») فقد قرأهما ابن مسعود على خلاف سائر القراء حين أبدل الكاف قافا في الأولى فصارت : « كَشُطَّت » ، وأبدل القاف كافا في الثانية فصارت « تكهر » • والصلة الصوتية بين القاف والكاف أوضح من أن تحتاج إلى تعليق ، ورسم المصحف لا يسمح بالتبادل بين القاف والكاف •

٣ — قراءة ابن مسعود : « عتي حين » في : « حتى حين » ، وهي خاصة لهجية معروفة منقولة عن هذيل •

٤ — ومثل هذا يقال عن قراءة : « إنا أنطيناك الكوثر » بدلا من : « أعطيناك الكوثر » ، وقد قرأ بها كل من الحسن وطلحة وابن هيصم وأم سلمة •

بل إنني أرى أن شرط موافقة القراءة لأحد المصاحف العثمانية قد فتح بابا دخل منه بعض القراء واللغويين الذين غلبوا جانب الرسم على جانب الرواية ، فسمحوا بالقراءة بما يوافق الرسم دون التحقق من صحة الرواية • وهذا باب خطير دخل منه كثير من الطاعنين في القراءات حين ردوا كثيرا مما روى منها إلى الاجتهاد في النطق بما هو مرسوم • ولهذا كان حمزة بن حسن الأصفهاني في كتابه « التنبيه على حدوث التصحيف » حريصا على أن يوضح أن احتمال الهجاء لا يكفي بل لابد أن يقرأ بهما لتصيرا قراءتين • أما إذا احتل الهجاء لفظين ولم يقرأ بهما فلا تصيران قراءتين • وضرب الأصفهاني أمثلة لقراءات وافقت رسم المصحف ولم تصح الرواية فيها فعدت من التصحيف ، منها القراءات المنسوبة إلى حماد الراوية ، قال الأصفهاني : « وكان حماد الراوية يقرأ القرآن دون رواية فكان يقع في التصحيف » ، ومما صحفه ، « بل الذين كفروا في غرة (بكسر الغين) وشقاق » ، بدلا من « في غرة وشقاق » ، وكذلك : « لكل امرئ منهم يومئذ شأن يعنيه » ، بدلا من « شأن يعنيه » • وغير ذلك •

أما شرط « موافقة العربية ولو بوجه » فلا يرى اللغوي ضرورة له ، لأنه أمر متحقق لا محالة حين يتحقق شرط الرواية ، ولهذا يقول ابن الجزري : « وقولنا في الضابط : (ولو بوجه) نريد به وجهها من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحاً ، مجعما عليه أم مختلفا فيه اختلافا لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة

بالاسناد الصحيح ... » • وحين أراد ابن الجزرى أن يمثل لما نقله الثقة ولا وجه له في العربية لم يجد ما يمثل به الا ما كان من قبيل السهو والخطأ ، ومع ذلك عقب بقوله : وهو قليل جدا بل لا يكاد يوجد » (١) •

ومن الغريب أن نجد من بين المشتغلين بالقراءات من المعاصرين من يحاول اسقاط ماعدا القراءات السبع من الكتب ، ويرفض اثباتها أو الإشارة اليها لأي غرض من الأغراض • فأقصى ما يمكن أن يقوله قائل : انه لا تصح الصلاة بغير المتواتر ، لأنه ليس بقرآن • ولكن اذا لم يكن قرآنا ، أليس من وجهة النظر اللغوية البحتة كلاما عربيا فصيحاً ؟ واذا كان يحظر التعبد به أو قراءته في الصلاة ، أليس هناك مجالات أخرى لروايته والاستشهاد به ؟ يقول القسطلانى (٢) : « ان من قرأ بالشواذ غير معتقد أنها قرآن ولا يوهم أحدا ذلك ، بل لما فيها من الأحكام الشرعية عند من يحتج بها ، أو الأحكام الأدبية فلا كلام في جواز قراءتها » • وبهذا ينبغي أن تدخل القراءات بجميع درجاتها ومستوياتها في الدرس الأدبي واللغوي دين حرج •

نظرة اللغويين الى القراءة :

تختلف نظرة اللغويين الى القراءة باختلاف الغاية من الاستشهاد بها • فان كانت الغاية اثبات وجود اللفظ في اللغة ، أو ضبط نطقه ، أو ذكر معناه ، أو غير ذلك من النتائج الجزئية التي لا تعمم حكما ، ولا تبني قاعدة — اذا كانت الغاية كذلك فلا يهم كثرة النماذج اللغوية الموافقة لهذه القراءة أو قلتها ، كما لا يهم أن تكون القراءة هي النموذج الوحيد المنقول اليها • وقد قبل اللغويون روايات الأحاد بالنسبة لجميع الشواهد اللغوية في مثل هذه الحالة •

(١) النشر ١٠/١ ، ١٦ •

(٢) لطائف الاشارات ص ٧٣ •

أما إذا كانت الغاية من الاستشهاد وضع قاعدة ، أو استنباط حكم أن تقنين نمط فإن اللغوى حينئذ يضع القراءة الى جانب غيرها من النصوص ، ويوازن بينها ، ويبينى القاعدة على الكثير الشائع ، سواء كان مقروءا به ، أو غير مقروء ، وسواء كانت القراءة متواترة أو غير متواترة • والقراءة حينئذ لا تتميز بوضع خاص ، ولا تنفرد بنظرة معينة بالنسبة لسائر المصادر اللغوية • وكيف تتميز والنص القرآنى نفسه لم يعط أى ميزة فى مجال التقعيد على غيره من النصوص ؟

ألم يتوقف اللغويون عند بعض الآيات القرآنية فحفظوها ولم يقيسوا عليها لأنها لم تأت طبقا للنمذج الشائع فى لغة العرب ؟

أينا يسمح بأن يقيس المتعلم على الآية القرآنية « إن » (بنون مشددة) هذان لساحران « فيرفع الطرفين بعد « إن » ؟ (الآية ٦٣ طه) وهى قراءة نافع وابن عامر وحمزة وعاصم والكسائى من القراء السبعة • ومثل هذا يقال عن قراءة معظم السبعة « بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمى الصلاة والمؤتون الزكاة » (النساء ١٦٢) •

فالقراءة اذن فى مجال التقنين والتقعيد لا تعزل عن بقية المصادر اللغوية وهى القرآن الكريم والحديث النبوى الشريف والشعر الجاهلى والاسلامى ومأثور النثر من حكم وأمثال وخطب ... وهى توضع مع غيرها فى سلة واحدة ويصنف الجميع ويحل ثم توضع القاعدة على ما تثبت كثرتة ويتضح شيوخه واطراده ، لأنه هو الذى يمثل اللغة المشتركة أو القاعدة التى يجب محاكاتها والالتزام بها •

ومعنى هذا أن معيار اللغوى ومنهجه يختلف عن معيار التارىء ومنهجه ، وأن أى محاولة لفرض منهج القراءة على اللغويين سيعنى فرض منهج علم على علم آخر ، كما سيظهر اللغوى بمظهر المضطرب أو المتناقض فى أقواله وأفعاله •

وعلى هذا فحين يقول اللغويون عن القراءات :

١ — « والقراء لم يطلبوا بأن يحملوا القراءة على ما يجوز في كلام العرب بل ان قراءتهم مردودة الى الرواية » (رسالة الملائكة للمعري) .

٢ — « الرواية تصلها الى رسول الله ، والله تعالى يقول : (وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا) وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ » (المحتسب لابن جنى) .

٣ — « والسلامة عند أهل الدين اذا صحت القراءتان عن الجماعة ألا يقال احدهما أجود من الأخرى لأنهما جميعا عن النبي ﷺ فيأثم من قال ذلك » (إعراب القرآن للنحاس) .

فليس معنى هذا أنهم لابد أن يقعدوا عليها بصورة مطلقة ، وأن يخالفوا أمثلتهم الكثيرة ليعينوا على ما كان منها قليلا . كما أنه ليس معنى رفضهم التعميد على بعض القراءات أنهم يرفضون قبول القراءات ككل .

وبهذا يمكننا أن نفهم وجهة نظر اللغويين القدماء الذين استبعدوا من مجال الاستشهاد قراءات سبعية مثل :

١ — قراءة ابن عامر : وكذلك زين (بضم الزاي) لكثير من المشركين قتل (بضم اللام) أولادهم (بفتح الدال) شركائهم « بالفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول .

٢ — قراءة حمزة : « واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام » بالجر على عطف الظاهر على الضمير المتصل دون اعادة حرف الجر . وقد وضع أبو على الفارسي ذلك قائلًا : « وهذا ضعيف في القياس وقليل في الاستعمال ، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن » .

٣ — قراءة نافع : « وجعلنا لكم فيها معائن » بإبدال ياء مفعلة همزة في الجمع وهي ليست زائدة • وقد قال المازني تعليقا على هذه القراءة : « أصل أخذ هذه القراءة عن نافع ، ولم يكن يدري ما العربية » ، وقال الزجاج : « ولا أعلم لها وجها إلا التشبيه بصحيفة وصحائف ، ولا ينبغي التعويل على هذه القراءة » •

وفي نفس الوقت قبلوا في الاستشهاد قراءات غير سبعة مثل :

(أ) قراءة الحسن : اهبطوا مصر (بمنع مصر من الصرف) •

(ب) قراءة الحسن : ولا خوف (بفتحة واحدة) عليهم ولا هم يحزنون •

(ح) قراءة الأعمش : وإن منها لما يهبط (بضم الباء) من خشية الله •

فالنوع الأول وإن حقق شروط القراء لم يحقق شروط اللغويين ، والنوع الثاني وإن لم يحقق شروط القراء فقد حقق شروط اللغويين •

مناقشة اللغويين المعاصرين :

أدى عدم تفرقة كثير من اللغويين المعاصرين بين الاستشهاد بالقراءة في مجال اللغة والاستشهاد بها في مجال النحو ، وعدم التزام كثير من النحاة بالاستشهاد بالقراءة في مجال النحو رغم تصريحاتهم الكثيرة بأن القراءة سنة ، وأن الرواية تصلها إلى الرسول — أدى هذا وذاك إلى التلبس على كثير من الباحثين وإيقاعهم في الحيرة والاضطراب حين أرادوا التوفيق بين تصريحات اللغويين ومواقف النحاة :

(أ) فالدكتور عبد الفتاح شلبي ^(١) يرى أن موقف قدامى النحاة من القراءات كان موقف مهادنة لأن مدرسة الإقراء ومدرسة النصوص

(١) رسالته للدكتوراه المعنونة « أبو على الفارسي » — غير مرقمة الصفحات .

نشأتا متصلتين ، ثم حينما أخذتا في الانفصال تميزتا حتى بلغ من انفراج الشقة بينهما أن عرض النحاة المتأخرون بمشايع القراء وضعفهم في العربية .

ونحن لا نستطيع أن نسلم بهذا الرأي بعد أن وجدنا من النحاة الأول من كان يلحن القراء ويتعرض لهم بالنقد والتخطئة .

١ — فقد حكى البغدادى في خزانته أن النحاة في عصر أبى عمرو ابن العلاء أنكروا على القراء قراءتهم « وما أنتم بمصرخى » بكسر الياء ، ففزع أحدهم الى أبى عمرو بن العلاء قائلاً له : ان أصحاب النصر يلحنونها فيها ، فقال له : هي جائزة أيضا لا تبال ^(١) .

وممن طعن في هذه القراءة من قدامى النحاة الفراء الذى وصفها بأنها من وهم القراء اذ ظنوا أن الباء في « بمصرخى » خافضة للفظ كله ، مع أن الياء للمتكلم ^(٢) . كذلك طعن فيها أبو عبيدة وقال : « نراهم قد غلطوا ظناً أن الباء تكسر لما بعدها » . وطمعن فيها أيضا أبو حاتم والأخفش والزجاج وغيرهم ^(٣) .

٢ — قرأ نافع وابن عامر : « أتحتاجونى » بنون خفيفة ، كما قرأ نافع : « فبعم تبشرون » . وقد خطأ أبو عمرو بن العلاء القراءتين محتجاً بأنه لا يقال : « أنتم تقوموا » بحذف نون الاعراب ^(٤) كما خطأها

(١) خزانة الأدب ٢٥٩/٢ .

(٢) معانى القرآن للفراء ، ورقة ٨٩ ، والبحر المحيط ٤١٩/٥ .

(٣) البحر المحيط ٤١٩/٥ .

(٤) اعراب القرآن للنحاس ، ورقة ٦٠ ، ٩٧ . وجمهور النحاة على جواز الجمع بين النونين بدون ادغام وبادغام وجواز الاكتفاء بنون واحدة . وقد اختلف النحاة في المحذوف منها .

() انظر اعراب القرآن للنحاس ورقة ٩٧ ، ووضح المسالك ٧٩/١ .

الهامش رقم ١) .

أبو حاتم وقال : « هذا يكون في الشعر اضطراباً » (١) .

٣ — قرأ الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان السدي : « هؤلاء بناتى هن أطهر لكم » (٢) بنصب أطهر . وقد قال أبو عمرو بن العلاء في شأن هذه القراءة : « من قرأ : من أطهر لكم فقد تربح في لحنه » (٣) . وقال الخليل : هذا لا يجوز . وقال سيوطي : احتبى ابن جؤية في اللحن في قوله : « هن أطهر لكم » (٤) .

٤ — قرأ حمزة : « ولا يحسن الذين كفروا سبقوا » ، وقد قال النحاس عن هذه القراءة : وما علمت أحداً من أهل العربية بصرياً ولا كوفياً الا وهو يمنع أن تقرأ هذه القراءة (٥) .

٥ — قرأ الحسن وأبو جعفر : « أن نتخذ من دونك من أولياء » بضم نون نتخذ ، وقد قال عن هذه القراءة أبو عمرو بن العلاء وعيسى ابن عمر : لا يجوز نتخذ ، اذ لو كانت كذلك لحذفت « من » الثانية فقلت : أن نتخذ من دونك أولياء (٦) .

٦ — قرأ بعضهم : وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم « ففصل بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه » . وقد قال أبو حيان عن هذه القراءة : « جمهور البصريين يمنعونها متقدمهم ومتأخروهم » (٧) .

-
- (١) البحر المحيط ٤٥٨/٥ . (٢) البحر المحيط ٢٤٧/٥ .
(٣) البديع لابن خالويه ص ٦٠ ، ومجالس ثعلب ٢٤٧/٢ ، والبحر المحيط ٢٤٧/٥ .
(٤) اعراب القرآن للنحاس ورقة ٨٧ ، ومجالس ثعلب ٢٤٧/٢ .
وجهة نظر المنكرين ان « هن » في الآية لا تصالح أن تكون ضمير فصل لأن ما بعدها فضلة .
(٥) اعراب القرآن للنحاس ورقة ١٣٢ ، ومعاني القرآن للفراء ورقة ١٢٩ .
(٦) اعراب القرآن للنحاس ورقة ١٣٣ .
(٧) البحر المحيط ٢٢٩/٤ .

(ب) والدكتور مهدي المخزومي يقسم النحاة الى فريقين :
فالبصريين يلجئون الى التأويل عند مواجهتهم قراءة من القراءات السبع
لا سبيل الى انكارها ، ويغلطون ما عداها • أما الكوفيون فلم يوقفوا آخر
يغايير البصريين كل المغايرة • فقد قبلوا القراءات واحتجوا بها وعقدوا
على ما جاء فيها كثيرا من أصولهم وأحكامهم • وهم اذا رجحوا القراءات
التي يجتمع القراء عليها فلا يرفضون غيرها ، ولا يغلطونها ، لأنها
صواب عندهم أيضا • كذلك يعد الدكتور المخزومي القراءات المختلفة
— حتى الشاذ منها — من مصادر دراسات القراء ، ويقول انه لا ينبغي
يستشهد بها ويصوبها ويحتج بها (١) •

(ج) والأستاذ ابراهيم مصطفى يقول : « كان في حلب ٥٥٠ مدرسة
نحوية عظيمة أساسها أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (سنة
٣٧٠) وأبو الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢ • ولهذه المدرسة
أسلوب في البحث يتميز بعنايتها بالقرآن وجمع روايته وتوجيه ما سمي
منها شاذًا » (٢) وقريب منه ما يقوله الدكتور عبد الفتاح شلبي عن
ابن جني من « أنه كان أسلم موقفا من شيخه الفارسي ومن المبرد
بتأليفه كتاب المحتسب » (٣) •

ولا يسعنا كذلك أن نسلم بأى من هذه الآراء ، فقد اتضح لنا
بعد طول البحث والاستقصاء أن موقف النحويين من القراءات موقوف
مؤكد لا يختلف فيه كوفي عن بصرى ، ولا يشذ فيه ابن خالويه أو ابن
جني أو غيرهما عنهم • فهم جميعا كانوا ينقدون القراءة ويقيسونها
بمقاييسهم النحوية وهم جميعا كانوا لا يتورعون عن تخطئة القراءة سواء
كانت سبعة أو عشرية أو شاذة أو غيرها ، وهم جميعا كانوا لا يقبلون
القراءة الا اذا وجدوا لها من كلام العرب نظيرا ، وهم جميعا كانوا

(١) مدرسة الكوفة صفحات ١٦٦ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ •

(٢) المهرجان الالفي لأبي العلاء ص ٣٦٤ ، ٣٦٥ •

(٣) ابو على الفارسي •

لا يتخرجون عن تخطئة القراءة أو تلحينها اذا عجزوا عن فهمها أو توجيهها ، لا فرق في ذلك بين من اشتغل بالقراءة الى جانب النصوص أو تخصص للدرس النحوى .

ونعرض من بين المقراءات التى خطأها ابن خالويه وابن جنى الأمثلة الآتية :

١ — قرأ بعضهم : « ولكل جعلنا موال » وقد قال ابن خالويه عن هذه القراءة : وانما يجوز مثل هذا فى الشعر كقول الشاعر :

فلر أن واثى باليمامة (١) .

٢ — ويقول ابن خالويه فى قراءة : « ساحران تظاهرا » بالتشديد : تشديده لحن لأنه فعل ماض وانما تشدد فى المضارع (٢) .

٣ — ويقول كذلك ابن خالويه فى قراءة : « وله أخ » بالتشديد : قال ابن دريد : التشديد لغة وقال ابن خالويه : وأهل العربية يروونه لحنًا .

وغير ذلك (٣) .

٤ — قرأ الحسن : « وما تنزلت به الشياطين » ، وقد قال عنها ابن جنى « الشياطين غلط » (٤) ، على الرغم مما هو ثابت أنها قد سمعت من بعض العرب فقد حكى أبو العلاء المعرى فى كتابه (عبث الوليد) عن بعض العلماء أنه سمع أعرابيا يقول : « هذه بساتون بنى فلان » (٥) .

(١) البديع ص ٢٥ .

(٢) المرجع ص ١١٣ .

(٣) المرجع ص ٢٥ وانظر كذلك الحجة لابن خالويه ورقة ٤٦ والبديع

له ص ٣٥ .

(٤) المحتسب ورقة ١١٨ .

(٥) عبث الوليد ص ٢٢٦ .

٥ — قرأ يحيى بن عامر : « وان أدري لعله » ، « وان أدري أقريب » ، وقد قال ابن جنى : « أنكر ابن مجاهد تحريك هاتين الياءين ، وظاهر الأمر لعمرى كذلك » (١) .

٦ — قرأ ابن محيصن : « ثم اطّره » وقد قال ابن جنى : « هذه لفظة مرذولة » (٢) .

أما القراءات التى خطأها الكوفيون فقد سبقت نماذج منها ونضيف ما يأتى الى ما سبق :

١ — قرأ بعضهم : « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام » وقد قال عنها الفراء : « وفيه قبح » (٣) .

٢ — قال الفراء فى قراءة الحسن : « وما تنزلت به الشياطين » : « غلط الشيخ » (٤) .

٣ — استقبح الكسائى قراءة : « بيت طائفة » بادغام التاء فى الطاء ، مع أنها قراءة أبى عمرو والكوفيين (٥) .

نعم ان الكوفيين كانوا أقل تخطئة للقراءات ، وأكثر قبولاً لها من البصريين ، ولكن ذلك لا يرجع — فى نظرنا — الى احترامهم للقراءات وحسن تقبلهم لها ، وانما يرجع الى ما عرفوا به من توسع فى أصول اللغة ، وقياس على القليل ، واعتداد بالمثال الواحد (٦) ، فأمكنهم بذلك توجيه كثير من القراءات وتخريجها على مقتضى أصولهم . ومن هنا قلت تخطئتهم لها . واذا كان الدكتور مهدى المخزومى قد ساق أمثلة قبل فيها الكوفيون

(١) المحتسب ورقة ١٠٣ .

(٢) المرجع ورقة ٢٢ .

(٣) معانى القرآن للفراء ورقة ٣٦ .

(٤) البحر المحيط ٤٦/٧ .

(٥) اعراب القرآن للنحاس ورقة ٤٣ . وانظر امثلة أخرى فى معانى

القرآن للفراء ورقة ١١٠ ، ١٧٧ ، ومعانى القرآن للنحاس ورقة ١٧٨ .

(٦) انظر : من أسرار اللغة ص ١١ .

بعض القراءات وصححوها^(١) ، فإن هذا لا يكفي لاثبات دعواه • وقد ذكرنا أمثلة مضادة تكفي لهدم تلك الفكرة ، ولا نزعم أنها كل ما أنكره الكوفيون من قراءات •

وإذا كان الكوفيون — كما يقول الدكتور مهدي المخزومي — يستشهدون بالقراءات فلماذا يحاولون الاستدلال على صحتها بالتماس وجه لها في العربية تخرج عليه ؟ ولماذا يخطئون ما يعجزون عن تخريجه ؟ وأنت ترى ذلك واضحاً في قول امام من أئمتهم وهو الفراء : « وقرأ الحسن : (إلا من هو صال الجحيم) فإن كان أراد واحداً فليس بجائر ، لأنك لا تقول هذا قاض ولا رام » (بالضم) ، وإن يكن عرف فيها لغة مقلوقة مثل عاث وعثا فهو صواب »^(٢) فعلام هذا التردد ؟ ولماذا يتوقف تصحيح القراءة على سماع نظير لها من لغة العرب ؟ لقد اشتهر الكوفيون بأنهم يقيسون على المثال الواحد ، فلماذا لا يقيسون على القراءة ولو لم يكن لها نظير فيما نقلوه من لغة العرب ، ويعتبرونها هي المثال الواحد ؟ إن ترك هذا يعني — في نظرنا — أن القراءة عندهم لا ترقى إلى مرتبة الشاهد في الاستدلال ، ويعنى كذلك أن القراءة لا يوثق فيها بمفردها ، ولا يصح الاستشهاد بها إلا مع سند من كلام العرب وهذا ينفي فكرة استشهادهم بالقراءات واحترامهم لها • وليس معنى هذا أنهم كانوا يرفضون كل لفظ يرد في القراءات وإنما معناه أنهم كانوا لا يكتفون بالقراءات حين يرد فيها لفظ من الألفاظ بل يدعمونها بنص آخر شعري أو نثري حتى يمكن أن يؤخذ بها •

ونحن لا نعيب على النحاة عدم استشهادهم المطلق بالقراءات ورفضهم بناء اللغة الأدبية المشتركة عليها إلا ما وافق منها الأصول العامة وجرى على النمط العربي الفصيح ، فذلك عين الصواب كما سبق

(١) مدرسة الكوفة ص ٢٨٤ — ٣٩٥ •

(٢) معاني القرآن للفراء ورقة ١٦٠ •

(م ٣ — البحث اللغوي)

أن بينا ، وانما نعيب عليهم وصفهم بعض القراءات بأنه قبيح أو ردى أو وهم أو غلط (١) . وقد كان في امكانهم أن يصفوها بأنها جاءت على لهجة محلية أو أقل فصاحة فلا تبني عليها قاعدة ، دون أن يطعنوا على القارئ أو يشككوا في صحة القراءة . ونحن لا ندعى — ولا غيرنا — أن القراءات كلها على مستوى واحد من الفصاحة (٢) ، فما هي في معظم حالاتها إلا تمثيل لللهجات ، واللهجات تختلف فيما بينها في درجات الفصاحة . ولهذا يقول أبو نصر القشيري : « فإننا لا ندعى أن كل القراءات على أرفع الدرجات في الفصاحة » (٣) .

وقد كان الطبري أكثر توفيقا في تعليقه على بعض القراءات حين كان يقول : « وأعجب القراءتين إلى كذا » ، وكذلك كان الفراء في تعليقاته له مثل : « وانه لأحب الوجهين إلى » ، ومثل : « ولست أشتبه ذلك » .

٣ — الحديث النبوى

المشهور بين الباحثين أن قدامى اللغويين والنحاة كانوا يرفضون الاستشهاد بالحديث في اللغة ، فلا يستندون اليه في إثبات ألفاظها أو

(١) من سوء تعبيرهم قول المبرد عن قراءة لابی عمرو : « هي لحن لا يجوز في كلام ولا شعر » ، وقوله عن قراءة أخرى : « لو صليت خلف امام يقرأ بها لأخذت نعلي ومضيت » ، وقول الزمخشري عن قراءة لابن عامر أنها « شيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القرآن » .

(٢) لم أجد أحدا من الباحثين قد وضع القرآن وقراءاته في مستوى واحد من الفصاحة الا الأستاذ عباس حسن الذى قال : « بعض القراء قرا ما ودعك ، أميكون هذا شذوذا في الاستعمال مع قراءة القرآن به ، وكيف يتفق القول أن يكون القرآن أسمى لغة عربية بيانية مع اشتماله على الشاذ » ؟ (مجلة رسالة الاسلام العدد ٣ السنة ١٠ ص ٢٨٤) . وهو هنا يخلط بين حقيقتين متغايرتين ويثبت لاحدهما ما هو للأخرى .

(٣) القراءات واللهجات ص ١٣١ .

وضع قواعدها ، يقول الشيخ أحمد الاسكندري ، « مضت ثمانية قرون والعلماء من أول أبي الأسرود الدؤلى الى ابن مالك لا يحتجون بلفظ الحديث فى اللغة الا الأحاديث المتواترة » (١) . ويقول أبو حيان معترضا على ابن مالك لاستشهاده بالحديث : « على أن المواضعين الأولين لعلم النحو والمستقرئين للأحكام من لسان العرب ، والمستبطين المقاييس كأبى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين ، وكعماد والكسائى والفراء وعلى بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك » (٢) .

وقد حاول المتأخرون أن يعطلوا هذا الرفض المزعوم وانتهوا الى أنه يرجع لسببين : أحدهما أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى والثانى أنه وقع اللحن كثيرا فيما روى من الحديث لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع (٣) .

والذى نحب أن نلفت النظر إليه أن هؤلاء القدماء الذين نسب إليهم رفضهم الاستشهاد بالحديث لم يثيروا هذه المسألة ، ولم يناقشوا مبدأ الاحتجاج بالحديث ، وبالتالي لم يصرحوا برفض الاستشهاد به . وإنما هو استنتاج من المتأخرين الذين لاحظوا خطأ — أن القدامى لم يستشهدوا بالحديث ، فبنوا عليه أنهم يرفضون الاستشهاد به ، ثم حاولوا تعليل ذلك .

وهناك أسباب كثيرة تحمل على الشك فى صحة ما نسب الى الأقدمين من رفضهم الاستشهاد بالحديث ، بل هناك من الدلائل ما يكاد يقطع — إن لم يكن يقطع فعلا — أنهم كانوا يستشهدون به ويبنون عليه قواعدهم ، سواء منهم من اشتغل باللغة أو النحو أو بهما معا .

(١) مجلة المجمع ٢٩٩/١ .

(٢) التذيل والتكميل ١٦٨/٥ .

(٣) خزانة الادب ٥/١ ، ٦ ، والتذيل والتكميل ١٦٨/٥ ، ١٦٩ .

ولهذا لا يسع الباحث المدقق أن يسلم بما ادعاه المتأخرون وسنده في ذلك ما يأتي :

١ — أن الأحاديث أصح سنداً من كثير مما ينقل من أشعار العرب .
ولهذا قال صاحب المصباح المنير بعد أن استشهد بحديث « فأنثوا عليه شراً » — على صحة إطلاق الثناء على الذكر بشر — قال : « قد نقل هذا العدل الضابط عن العدل الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب ، فكان أوثق من نقل أهل اللغة ، فإنهم يكتفون بالنقل عن واحد ولا يعرف حاله » (١) .

٢ — أن من المحدثين من ذهب الى « أنه لا تجوز الرواية بالمعنى إلا لمن أحاط بجميع دقائق اللغة ، وكانت جميع المحسنات الفائقة بأقسامها على ذكر منه فبراعيا في نظم كلامه » . وإلا فلا يجوز له روايته بالمعنى » (٢) . على أن المجوزين للرواية بالمعنى معترفون بأن الرواية باللفظ هي الأولى ، ولم يجيزوا النقل بالمعنى إلا فيما لم يدون في الكتب ، وفي حالة الضرورة فقط (٣) . وقد ثبت أن كثيرا من الرواة في الصدر الأول كانت لهم كتب يرجعون إليها عند الرواية . ولا شك أن كتابة الحديث تساعد على روايته بلفظه وحفظه عن ظهر قلب مما يبعده عن أن يدخله غلط أو تصحيف (٤) .

٣ — أن كثيرا من الأحاديث دون في الصدر الأول قبل فساد اللغة على أيدي رجال يحتج بأقوالهم في العربية . فالتبديل على فرض ثبوته إنما كان ممن يسوغ الاحتجاج بكلامه ، فغايتته تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ كذلك (٥) .

(١) المصباح المنير مادة « نثى » . وانظر مجلة المجمع ٢٠١/٣ .

(٢) ابن علان في « شرح الاقتراح » ص ٩٤ .

(٣) مجلة المجمع اللغوي ٢٠٤/٣ .

(٤) تعليق الفرائد للدمايني — باب الفاعل (غير مرقم الصفحات) .

(٥) ابن علان ص ٩٤ ، تعليق الفرائد — باب الفاعل .

٤ — أن هناك أحاديث عرف اعتناء ناقلها بلفظها لمقصود خاص ، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ ككتابه لهمدان ، وكتابه لوائل ابن حجر ، والأمثال النبوية (١) .

٥ — وإذا كان قد وقع في رواية بعض الأحاديث غلط أو تصحيف فإن هذا لا يقتضى ترك الاحتجاج به جملة ، وإنما غايته ترك الاحتجاج بهذه الأحاديث فقط ، وحمله على قلة ضبط أحد الرواة في هذه الألفاظ خاصة (٢) ، وقد وقع في الأشعار غلط وتصحيف ، ومع ذلك فهي حجة من غير خلاف . وإذا كان العسكري قد ألف كتابا في تصحيف رواية الحديث ، فقد ألف كتابا فيما وقع من أصحاب اللغة والشعر من التصحيف (٣) .

٦ — لو صح أن القدماء لم يستشهدوا بالحديث فليس معناه أنهم كانوا لا يجيزون الاستشهاد به ، إذ لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به (٤) ، فقد تكون العلة لتركه « عدم تعاطيهم إياه » . وقد ثبت فعلا أن أوائل النحاة من شيوخ سيبويه حتى زمن تدوين صحيح البخارى لم يكتروا من الاستشهاد بالحديث لأنه لم يكن مدونا في زمانهم (٥) .

٧ — على أنى وجدت من قدامى اللغويين من استشهد بالحديث في مسائل اللغة كأبى عمرو بن العلاء (٦) والخليل (٧) والكسائى (٨)

(١) خزانة الأدب ٦/١ عن الشاطبى .

(٢) مجلة المجمع اللغوى ٢٠٧/٣ .

(٣) المرجع والصفحة .

(٤) خزانة الأدب ٥/١ .

(٥) شرح كفاية المتحفظ ورقة ١٦ ، وانظر خديجة الحديثى ص ٤١٢ .

(٦) اعراب القرآن للنحاس ورقة ١٣٨ .

(٧) العمين ٧٠/١ - ٧٢ . وغير ذلك كثير .

(٨) اعراب القرآن للنحاس ورقة ١٧٢ .

والفراء (١) والأصمعي (٢) وأبى عبيد (٣) وابن الأعرابي (٤) وابن السكيت (٥) وأبى حاتم (٦) وابن قتيبة (٧) والمبرد (٨) وابن دريد (٩) وأبى جعفر النحاس (١٠) وابن خالويه (١١) والأزهري (١٢) والفارابي (١٣) والصاحب بن عباد (١٤) وابن فارس (١٥) والجوهري (١٦) وابن سيده (١٧) وابن منظور والفيروز آبادي وغيرهم . ولا يختلف موقف النحاة عن هذا ، إذ لا يعقل أن يستشهد الخليل مثلاً بالحديث في اللغة ، ثم لا يستشهد به

-
- (١) معاني القرآن للفراء ورقة ٤٠ ، ٨٥ .
 (٢) الأضداد للأصمعي ص ١٢ ، ٢٣ ، ٢٧ .
 (٣) اعراب القرآن للنحاس ورقة ١٧٣ ، والغريب المصنف لأبى عبيد ص ٤٧٨ ، ١١٨ .
 (٤) اعراب القرآن للنحاس ورقة ١٦٧ .
 (٥) الأضداد لابن السكيت ص ١٦٧ ، ١٧٢ ، والقلب والابدال له ٣١ .
 (٦) الأضداد لأبى حاتم ص ٣٦ ، ١٣٥ ، والمخصص لابن سيده ص ٤٠ .
 (٧) المسائل والاجوبة لابن قتيبة ص ٨ .
 (٨) اعراب القرآن للنحاس ورقة ٢٠٠ .
 (٩) الجمهرة ١/١٦ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ... الخ الخ .
 (١٠) فترج المعلقات للنحاس ورقة ٧٢ ، ومعاني القرآن له ورقة ٤٤ .
 (١١) كتاب ليس لابن خالويه ص ٥ ، ٦ ، ١١ ، ٢٤ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٥٠ ، ٦٧ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٨٣ ، ١٥٧ ، ١٦٣ ، ... الخ الخ .
 (١٢) ١/٣٠ ، ٣٣ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٥٧ ، ٦٨ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٩٤ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١١٣ ، ... الخ الخ .
 (١٣) انظر ديوان الأدب ٧٣/١ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٥٣ ، ٢٠١ ، ٢١١ .
 (١٤) المحيط للصاحب بن عباد ٩/٣ ، ١٧ ، ٢١ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٨٩ ، ٩٢ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٥١ ، ١٧٨ ، ... الخ الخ .
 (١٥) مقاييس اللغة ١/١٤ ، ١٦ ، ٢٤ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ... الخ الخ .
 (١٦) الصحاح ٣٥/١ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ... الخ الخ .
 (١٧) المخصص ١/١٨ ، ٢٢ ، ٤٠ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٦٠ ، ٧٧ ، ١٠٨ ، ١٦٠ ، ... الخ الخ .

في النحو ، وهما صنوان يخرجان من أصل واحد ، وممن استشهد بالحديث من النحاة : أبو عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه (١) والفراء (٢) والكوفيون (٣) والمبرد (٤) والزجاجي والزمخشري (٥) وابن خروف (٦) وابن الخباز (٧) وابن مالك (٨) وابن عقيل (٩) وابن الدماميني (١٠) والأشموني (١١) والسيوطي وغيرهم وغيرهم (١٢) * وفاقهم في ذلك كل ابن مالك وبلغ الذروة في كتابه « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » حيث عقده للأحاديث التي يشكل إعرابها ، وذكر لها وجوها يستبين بها أنها من قبيل العربي الصحيح * بل ان ابن الضائع (١٣) وأبا حيان (١٤) وهما على رأس من رفض الاستشهاد بالحديث لم تخل كتبهما من

- (١) وقد استشهد بثلاثة عشر حديثا في الكتاب (انظرها في موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث لخديجة الحديثي ص ٥٣ وما بعدها وص ٦٧) . وانظر خديجة الحديثي ص ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٥٠ .
- (٢) شرح الفصل لابن يعيش ١٠٣/٤ ، والانصاف ٣٠٠/٢ .
- (٣) الانصاف ٣٠٠/٢ ، ٣٠٣ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ .
- (٤) احتج المبرد في المقتضب بالحديث في ثلاثة عشر موضعا (انظر خديجة الحديثي ص ٩٧) .
- (٥) شرح الجمل لابن عصفور ورقة ٦٥ ، وشرح الفصل لابن يعيش ٧/٣ ، ٣١ ، ٦/٤ ، ١٥٣ ، وخديجة الحديثي ص ١١١ .
- (٦) تنقيح الالباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف ص ٣٨ .
- (٧) شرح الفية ابن معطى لابن الخباز ورقة ٣٠ ، ٧١ ، ٧٩ ، ١٠٠ .
- (٨) انظر كتابه شواهد التوضيح ، في أماكن كثيرة .
- (٩) شرحه على الالفية ٥٨/١ ، ٢٩٣ ، ٥٣٨ ، ٥٤٧ .
- (١٠) حاشية على المغنى ورقة ٢٢ ، ٢٣ .
- (١١) شرح الأشموني ٨٢/١ ، ٨٥ ، ٩٦ ، ١١٩ ، ١٨٣ ، ٢٠٤ ، ٢٢٥ ، ٢٦٦ ، ٢٩٢ ، ٣٢٢ ، ٤٠٠ .
- (١٢) مع الهوامع ٤٠/١ ، ١٧١ ، ٢٢٣ ، ٢٥/٢ . وانظر استشهادات الزجاج وابن السراج وابن الأنباري وابن النحاس وابن درستويه وابن خالويه وأبي علي الفارسي والرماني وابن جني ٠٠٠ في خديجة الحديثي ص ٩٨ وما بعدها .
- (١٣) شرح الجمل لابن الضائع (غير مرقم الصفحات) باب الاستثناء ، باب الاختصاص ، باب لولا .
- (١٤) التذييل والتكميل في شرح القسويل لأبي حيان ٤/١ ، ١٣٩ .

بعض الحديث . وقد فطن الى هذا ابن الطيب الفاسى فقال : « بل رأيت الاستشهاد بالحديث فى كلام أبى حيان نفسه مرات ولا سيما فى مسائل الصرف » (١) . ولكن إحقاقا للحق أقول إن شواهد النحاة من الحديث ليست فى غزارة شواهد اللغويين وكثرتها . فهى قليلة بالنسبة إليها وبخاصة عند قدامى النحاة . وقد رأينا كيف أن سيويوه لم يستشهد إلا بثلاثة عشر حديثا فقط .

٨ — وقد وجدت فى المزهرة للسيوطى نصا يؤيد ما ذهبت إليه ، فهو يقول : « قال أبو الحسن الشارنى : ومذهبى ومذهب شيخى أبى ذر الخشنى وأبى الحسن بن خروف أن الزبيدى أدخل بكتاب العين كثيرا لحذفه شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب منه ولما علم بذلك الامام ابن التبانى عمل كتابه (فتح العين) وأتى فيه بما فى العين من صحيح اللغة دون اخلاف بشىء من شواهد القرآن والحديث . . » (٢) .

فهذا صريح فى أن الخليل كان يستشهد بالحديث فى كتابه « العين » . ولم يكن الخليل بدعا من اللغويين ، فما صنعه الخليل صنعه غيره من أئمة اللغة .

٩ — وقد انتهى ابن الطيب الفاسى الى نفس النتيجة التى انتهت إليها إذ قال : « ذهب الى الاحتجاج بالحديث الشريف جمع من أئمة اللغة منهم ابن مالك وابن هشام والجوهري وصاحب البديع والحريري وابن سيده وابن فارس وابن خروف وابن جنى وابن برى واليسهلى . . »

(١) شرح كفاية المتحفظ ورقة ١٦ . وقد حصرت الدكتور خديجة الحديثى لأبى حيان فى كتابيه ارتشاف الضرب ، ومنهج السالك ثمانية وعشرين حديثا انفرد فى الاحتجاج بها ، وبنى عليها حكما جديدا أو معنى جديدا أو استملا جديدا (ص ٣٣٩ ، ٣٦٣) .

(٢) المزهرة ٨٨/١ .

وغيرهم ممن يطول ذكره . وهو الذى ينبغي التعويل عليه والمصير إليه .
على أنا لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف فى هذه المسألة إلا ما أبداه
الشيخ أبو حيان فى شرح التسهيل ، وأبو الحسن بن الضائع فى شرح
الجمال وتابعهما ... السيرطى^(١) .

١٠ - كذلك انتهت الدكتوراة خديجة الحديثى الى ما انتهت إليه
وأرخت بداية الاحتجاج بالحديث النبوى بأبى عمرو بن العلاء والخليل
وسيويوه^(٢) .

واذن فقد كان المتأخرون مخطئين فيما ادعوه من رفض التقدماء
الاستشهاد بالحديث ، وكانوا وإهمين حينما ظنوا أنهم هم أيضا برفضهم
الاستشهاد بالحديث إنما يتأثرون خطاهم وينهجون نهجهم . ونحن نحمل
ابن الضائع وأبا حيان تبعه شيوخ هذه القضية الخاطئة ، فهما أول
من روج لها ونادى بها^(٣) ، وعنهما أخذها العلماء دون تمحيص
أو تحقيق ، ثقة فى حكمهما أو تخففا من البحث وركرنا الى الراحة
والتماسا لأيسر السبل .

ولعل منشأ تلك الفكرة الخاطئة ما يأتى :

١ - أن القدماء لم ينصوا على الاستشهاد بالحديث واكتفوا بدخوله
تحت المعنى العام لكلمة « النصوص الأدبية القديمة » ، ثم حين جاء من
تلوهم ودونوا هذه الفكرة كانوا يفهمون ذلك فلم يخصوا الحديث
بنص مستقل . فلما جاء ابن الضائع وأبو حيان وغيرهما ، ولم يجدوا
نصا مستقلا يعد الحديث من مصادر اللغة ظنوا أن القدماء لم يكونوا

(١) شرح كفاية المتحفظ ورقة ١٥ .

(٢) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ص ٧٨ . وقد جمعت المؤلفات
لن يسبون بنحاة ما قبل الاحتجاج سبعة وثمانين حديثا نبويا ، وتسعة وعشرين
حديثا مرويا عن آل البيت والصحابة (ص ١٨٩) .

(٣) المرجع والصفحة ، والتذييل والتكبير ١٦٨/٥ ، ١٦٩ ، وخزانة
الأدب ٥/١ .

يستشهدون به وسجلوا هذا الظن على أنه حقيقة واقعة • وجاء من بعدهم فنقلوا عنهم دون تمحيص وتابعوهم من غير بحث •

ويؤيد هذا الافتراض أن السيوطي ^(١) استنبط من قول بعضهم : « النحو علم يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب » أن اللغويين لم يكونوا يستشهدون بالحديث ، فعقب على ذلك بقوله : « فقصره عليهما ولم يذكر الحديث » •

٢ — أن سيبويه في احتجاجه بالحديث لم يكن يقدم له بما يوضح أنه من الحديث ، فالتبس الحديث بغيره على الباحثين حتى نسب إليه أبو حيان وغيره عدم الاحتجاج بالحديث • وربما كان السبب في إغفال سيبويه للنسبة أنه كان يحتج بالحديث كما يحتج بأى عبارة منثورة من كلام العرب الفصحاء •• ولم يكن إغفاله النسبة إلى النبي خارجا عما فعله مع معظم الشواهد الشعرية والنثرية التي لم يهتم بنسبتها إلى شخص معين ^(٢) •

٤ — الشعر

لاقى الشعر اهتماما كبيرا من اللغويين واعتبروه الدعامة الأولى لهم حتى لقد تخصصت كلمة الشاهد فيما بعد وأصبحت مقصورة على الشعر فقط • ولذلك نجد كتب الشواهد لا تجوز غير الشعر ولا تهتم بما عداه •

وقد كان اللغويون يستشهدون بالشعر المجهول قائله إن صدر عن ثقة يعتمد عليه • ولذا اعتبروا الأبيات التي وردت في كتاب سيبويه أصح شواهد اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أن فيها أبياتا عديدة جهل

(١) الاقتراح ص ١٨ •

(٢) خديجة الحديث ص ٧٨ ، ٤١٢ •

قائلوها ^(١) . وقد كان سييويه يحرص على إطلاق البيت من النسبة فكان إذا استشهد ببيت لم يذكر ناظمه . وإنما امتنع سييويه عن تسمية الشعراء « لأنه كره أن يذكر الشاعر وبعض الذين يروى لشاعرين ، وبعضه مجهول لا يعرف قائله لأنه قدم العهد به » . وأما الأبيات المنسوبة في الكتاب إلى قائلها « فالنسبة حادثة بعده ، اعتنى بنسبتها الجرمي . قال الجرمي : نظرت في كتاب سييويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا . فأما الألف فعرفت أسماء قائلها فأثبتها ، وأما خمسون فلم أعرف أسماء قائلها » ^(٢) .

بل إن اللغويين والنحاة قد صرحوا بأن تعدد الروايات في البيت الواحد لا يسقط حجيتها ، وأن كل رواية — مادامت قد نقلت عن ثقة — يصح الاستشهاد بها . يقول ابن ولاد : « الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تغير البيت على لغتها وترويه على مذاهبيها مما يرافق لغة الشاعر ويخالفها . ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد ولغة الرواة من العرب شاهد ، كما أن قول الشاعر شاهد » ، ويقول : « مجيء الروايات في البيت الواحد يجعل كل رواية حجة إذا رواها فصيح ، لأنه يغير البيت إلى ما في لغته ، فيجعل ذلك أهل العربية حجة » ^(٣) .

وحديثنا عن الشاهد الشعري يجرنا إلى الحديث عن قضية « الضرورة الشعرية » أو ما يسمى « بضرورة الشعر » حينما يحاول اللغوي أو النحوي أن يستبعد البيت من مجال الاستشهاد . فما حد هذه الضرورة ؟ ومتى يكون الشاعر مضطرا اضطرارا يسقط حجية الاستشهاد ببيته ؟ لقد اختلف النحاة في ذلك إلى فريقين : فريق يرى — وهو جمهورهم —

(١) خزانة الادب ٨/١ ، ١٧٨ .

(٢) خزانة الادب ٨/١ ، ٧٨ . وانظر مقال الدكتور رمضان عبد التواب : « أسطورة الأبيات الخمسين » .

(٣) الانتصار لابن ولاد ص ١٩ ، ١٩٣ .

أن الضرورة هي « ما وقع في الشعر مما لم يقع في النثر سواء أكان للشاعر منه مندوحة أم لا » (١) .

ومذهب ابن مالك — وهو الصحيح عن سيبويه — أنها « ما ليس للشاعر مندوحة عنه » (٢) . ويبين أثر هذا الخلاف فيما جاء في الشعر ووجدت فيه المندوحة ، فالجمهور يقصره على السماع ، وابن مالك يقيس عليه . « ولذلك أجاز وصل ال بالمضارع قلبا ، ولم يجعله ضرورة استدلالا بقوله :

✽ ما أنت بالحكم الترضى حكومته ✽

لتمكنه من أن يقول : « المرضى حكومته » (٣) . وحيث لم يقل ذلك مع الاستطاعة ، ففي ذلك ، اشعار بالاختيار وعدم الاضطرار » (٤) . وكأنني بأصحاب المذهب الأول قد وسعوا في مدلول الضرورة ، وأطلقوها دون قيد لتكون سيفاً مصلتا ، وسلاحاً يشهرونه في وجه كل بيت يخالف قواعدهم ويعجزون عن تخريبه فيجدون المخلص في هذا الوصف السهل يلقيه دون نظر أو تفكير . وكأن ذلك لم يكفهم فرموا بعض الأبيات بالضرورة ، لا فرارا من الاخلال بالوزن أو القافية ، بل فرارا من الزحاف ، وهو ما تأباه النظرة الفاحصة المتأنية .

ولهذا نجد أبا العلاء المعري في كثير من كتبه — وقد كان ذا نظرة تحريرية — يهاجم رأى الجمهور وينصر مذهب الأقلية ، ولا يترك فرصة للذود عنه والانتصار له إلا انتهازها فهو يرى أن الزحاف لا يحمل الشاعر على ارتكاب ضرورة ، فهو كثير في الشعر ، وبخاصة في بعض الأوزان .

(١) موطئة الفصح لابن الطيب الفاسي ، ورقة ١٩ ، ٢٠ ، والضرائر للالوسي ص ٦ .

(٢) موطئة الفصح ص ١٩ ، ٢٠ .

(٣) موطئة الفصح ورقة ٢٠ .

(٤) خزنة الاسب ١٥/١ .

وهو يرى أن من الأبيات الشعرية ما يختل وزنها ان غيرت ، فهذه هي محل الضرورة ، ومنها مالا يكون تغييرها مخلا بالنظم ، فهي كالنثر لا يصح أن يقال عنها انها ضرورة ولهذا فهو يقول في رسالة الملائكة : « ينشد قول أبي ذؤيب الهذلي :

تركوا هوى وأعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع
ولو أنشد هوى لم يكن بالوزن بأس • والاستشهاد بالشعر على نوعين : أحدهما لا مزية فيه للمنظوم على المنثور ، والآخر يكون حكم الموزون فيه غير حكم النثر • فالضرب الأول كبيت أبي ذؤيب الذي مر ، وكقول الآخر •

أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
فخفض « بشر » ونصبه لا فضيلة فيه للوزن ، وكذلك خفض « البكرى » ونصبه ، لأنه قويم في الحالين • والضرب الآخر هو الذي يكون الوزن إن غير عما استشهد به عليه لحقه إخلال كقوله :

ألا من مبلغ الحرين عنى مغلفة وخص بها أبيبا
يطوّف بي عكب في معد ويطعن بالصملة في قفيا
فهذا لا يمكن إلا على لغة من قال قفى » (١) •

ويقول في موضوع آخر : « وأنشد الفراء قول زهير :
عليهن فرسان كرام لباسهم سوابغ زغف لاتخرقها نبل
فهذه زيادة بغير ضرورة ، لأنه لو حذف لم يضر بالبيت » (٢) •
ويقول في بيت الهذلي :

أبيت على معارى فاخرات بهن ملوب كدم العياط
الذى يدعى النحاة أنه ضرورة — يقول أبو العلاء : « ولو قال معار

(١) رسالة الملائكة ص ١٨١ — ١٨٣ •

(٢) رسالة الملائكة ص ٢٠٥ ، ٢١٠ •

فاخبرات لم يخل بالبيت « (١) فلن يكون فيه سوى تسكين لام « مفاعلتن »
فأين هي الضرورة ؟ وكأنما شعر النحاة بانهيار دعواهم أمام تلك الحجة
القوية ، فحاولوا أن يلتمسوا مخلصا لهم ، فادعوا أن الشاعر ارتكب
هذه الضرورة كراهة الزحاف ، فقال أبو العلاء مفندا تلك الحجة :
« وهذا قول ينتقض ، لأن في هذه الطائفة أبياتا كثيرة لا تخلو من زحاف .
وكل قصيدة للمعرب وغيرها على هذا القرى كقوله :

عرفت بأحدث فنحاف عرق علامات كتعبير النمط
فيه زحافان من هذا الجنس ، ثم يجيء في كل الأبيات إلا أن ينذر
شيء « (٢) .

وكانما حاول بعضهم أن يتعلل بأن هذا الزحاف — مع كثرته في
شعرهم — قد يخل بموسيقى البيت ، فرد عليه أبو العلاء بأن حركة
الزحاف هذه لا تنفر منها الأذن « ولا يشعر بها في الغريزة » (٣) .

وأيا ما كان الأمر فقد قسم اللغويون الشعراء الى طبقات أربع هي :

- ١ — الشعراء الجاهليون ، وهم قبل الاسلام .
- ٢ — الشعراء المخضرمون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والاسلام .
- ٣ — الشعراء الاسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الاسلام
كجرير والفرزدق ، وآخرهم ابن هرمة . قال : الأصمعي : « ختم الشعر
بابن هرمة » (٤) ، وقال أبو عبيدة : « افتتح الشعر بامرئ القيس ،
وختم بابن هرمة » (٥) .

(١) رسالة الملائكة ص ٢٠٥ ، ٢١٠ .

(٢) رسالة الغفران ص ٢٩٢ .

(٣) رسالة الملائكة ص ٢١٠ .

(٤) الاقتراح ص ٢٦ .

(٥) العمدة ص ٥٦ .

٤ — المولدون ، وهم من بعدهم الى زماننا هذا كبشار وأبي نواس (١) .

فالتبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما اجماعا ، وان كان من بينهم بعض شعراء طعن فيهم ، كعدى بن زيد ، وأبي دؤاد الايادى . قال الأصمعى : « عدى بن زيد وأبو دؤاد الايادى لا تروى العرب أشعارهما لأن ألفاظهما ليست نجدية » (٢) . وقال المرزبانى : « كان عدى بن زيد يسكن الحيرة ، ويراکن الريف فلان لسانه وسهله منطقته » (٣) .

أما الطبقة الثالثة فالصحيح جواز الاستشهاد بشعرها . وقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي اسحق والحسن البصرى وعبد الله بن شبرمة يلحزون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم . . . وكانوا يعدونهم من المولدين (٤) . وقد كان الأصمعى ينكر أبرق الرجل وأرعد ، فلما احتج عليه ببيت الكميت :

أبرق وأرعد يايزي — — — — —
فما وعيدك لى بضائر

لما احتج عليه ببيت الكميت هذا قال : ليس بيت الكميت بحجة ، انما هو مولد (٥) .

وقال الأصمعى : « جلست الى أبي عمرو بن العلاء ثمانى حجج : فما سمعته يحتج ببيت إسلامى » (٥) .

ومع تحرى العلماء جانب الصواب ، ووضعهم شروطا فى الرواة على نمط شروط المحدثين فى رواية الحديث فقد دست عليهم بعض الأشعار ،

(١) الخزائن ٣/١ .

(٢) الموشح ص ٧٣ .

(٣) الخزائن ٣/١ .

(٤) ديوان الادب ٣١٦/٢ .

(٥) العمدة ص ٥٧ .

فجاء في شواهدهم أبيات لم تسلم من الظنة • ومن ذلك استشهاد سيبويه بقول الشاعر :

حذر أمورا لاتخاف وآمن ما ليس منجيه من الأقدار

فهذا البيت مصنوع ومسخ ذلك رواه سيبويه في الكتاب ، « ذكر أبو يحيى الملاحقى أن سيبويه سأل : هل تعدى العرب فعلا ؟ قال : فوضعت له هذا البيت » • ومن قال بوضعه كذلك الصفدى في نفوذ السهم (١) •

ومن ذلك استشهاد الفارابى اللغوى بقول امرئ القيس :

وعمر بن درماء الهمام اذا غدا بذى شطب غضب كمشية قسورا

على أنه أراد قسرة فحذف التاء (٢) •

وقد أنكر أبو العلاء المعرى هذا البيت ورأى أنه مصنوع وعبر عن ذلك بطريقته الخاصة التى عرف بها في رسالة الغفران فأجرى حوارا بين صاحبه ابن القارح وامرئ القيس جاء فيه : « وإنا لنروى لك بيتا ما هو في كل الروايات ، وأظنه مصنوعا لأن فيه ما لم تجر عادتك بمثله وهو قولك •• قسورا ، فيقول (امرؤ القيس) أبعد الله الآخر ؛ لقد اخترص فما اترص وان نسبة هذا الى لأعده احدى الوصمات » (٣) •

وأما الطبقة الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقا ، ومنهم من أباح الاستشهاد بكلام من يوثق به منهم ، ومن هؤلاء الزمخشري اللغوى والنحوى المشهور الذى كان يرى الاحتجاج بشعر أبى تمام (٤)

- (١) سيبويه امام النحاة ص ١٤٦ • ونفوذ السهم مادة فزع ، واسطورة الأبيات الخمسين ص ١٧ •
(٢) ديوان الادب ورقة ٢٩٨ •
(٣) رسالة الغفران ص ٢٣٥ •
(٤) راجع الكشف • آية : (واذا اظلم عليهم قاموا) [سورة البقرة آية ٢٠] •

وغيره من أئمة اللغة ورواتها ، ويقول ردا على من سأله كيف يستشهد في الكشف بشعر لأبي تمام : « أجعل ما ينظمه بمنزلة ما يرويه » .
يشير الى مجموع أبي تمام المعروف باسم « ديوان الحماسة » والذي تلقاه العلماء بالقبول والثقة . وإذا كان الزمخشري يصرح بثقته في شعر أبي تمام وأضرابه ولذا فهو يستشهد به ، فهناك من اللغويين من استشهد في استخفاء بشعراء من هذه الطبقة . ومن هؤلاء الخليل بن أحمد الذي استشهد في « العين » بحفص الأملوي وبشار بن برد ^(١) . ونسب الى سييويه أنه استشهد في كتابه ببيت لبشار بعد أن توعدده بالهجاء :
« وأصحاب بشار يروون له هذا البيت :

وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه وما كل مؤت نصحه بلبيب
وفي كتاب سييويه نصف هذا البيت الآخر ، وهو في باب الادغام
لم يسم قائله » ^(٢) .

وفي العصر الحديث ارتفعت أصوات تنادى بإباحة الاستشهاد بالأدباء والشعراء المشهورين حتى وقتنا الحاضر ، بشرط موت الشاعر ، لأن المعاصرة حجاب كما يقولون ، وبشرط أن يكون الشاعر ممن شهد لهم بالفصاحة والبيان . ونسى هؤلاء أن الشاعر أو الأديب لا يعد من زعماء البيان الا اذا صحت لغته واستقام لسانه ، ولن يتم له ذلك الا اذا جرى على النمط العربي السليم ، ومتى فعل ذلك فقد صار عربيا بلغته ، وتمثلت اللغتان بل تطابقتا وبهذا فهو لم يخلق شيئا لم يعرفه العرب ولم يأت بجديد . بالاضافة الى أن مؤهلات الزعامة لا ضابط لها ، وقد تفتح بابا لدخول كل طامع . ولكننا نجد من أصحاب هذا الرأي من يقولون لقد ورد في شعر بعض المعاصرين ما لم يرد في شعر القدماء مثل شوقي الذي يقول :

(١) المعجم العربي ٢٤١/١ .

(٢) رسالة الغفران ص ٣٦٥ . وانظر الاقتراح ص ٢٦ . وذكر الدكتور رمضان أن البيت لأبي الاسود الدؤلي ، او لمودود العنبري (أسطورة : ص ٩) .

(م ٤ — البحث اللغوي)

ولى بين الضلوع دم ولحم هما الواهى الذى ثكل الشبابة
حيث أخبر عن المثنى بالمفرد ، ومثل قوله أيضا :
ان عزا لم يظل في غد بجناحيك ذليل مستباح
حيث نفى بلم المستقبل بدليل قوله « في غد » و « لم » لنفى الماضي (١) .

• - الشواهد النثرية

تشمل الشواهد النثرية نوعين من المادة اللغوية :
أحدهما : ما جاء في شكل خطبة أو وصية أو مثل أو حكمة أو نادرة .
وهذا يعد من آداب العرب المهمة ويأخذ في الاستشهاد به مكانة الشعر
وشروطه .
وآخرهما : ما نقل عن بعض الأعراب ومن يستشهد بكلامهم في
حديثهم العادى ، دون أن يتحقق له من التأنيق والذويوع مثل ما تحقق
للاول .
وقد وضع اللغويون شروطا تشمل الزمان والمكان بالنسبة لهذا النوع
من المادة .

أما من ناحية الزمان ، فقد حددوا نهاية الفترة التى يستشهد بها
بآخر القرن الثانى الهجرى بالنسبة لعرب الأمصار ، وآخر القرن الرابع
بالنسبة لعرب البادية (٢) . وأما المكان فقد ربطوه بفكرة البداوة
والحضارة ، فكما كانت القبيلة بدوية أو أقرب الى حياة البداوة كانت
لغتها أفصح ، والثقة فيها أكثر ، وكما كانت متحضرة ، أو أقرب الى
حياة الحضارة كانت لغتها محل شك ومثار شبهة ، ولذلك تجنبوا الأخذ

(١) اللغة والنحو ص ٢٤ وما بعدها ، وصفحة ١٢٩ . ومحاضرات
الدكتور أنيس لطلبة اليسانس بكلية دار العلوم عام ١٩٦٤ .
(٢) انظر : اللغة والنحو للأستاذ عباس حسن ص ٢٤ .

عنها • وفكرتهم في ذلك أن الانعزال في كبد الصحراء ، وعدم الاتصال بالأجناس الأجنبية يحفظ اللغة نقاوتها ويصونها عن أى مؤثر خارجي ، وأن الاختلاط يفسد اللغة وينحرف بالألسنة • وأول من روى لنا قائمة محددة بالقبائل التي يستشهد بها والتي لا يستشهد بها الفارابي في كتابه الألفاظ والحروف • وتعد هذه القائمة وثيقة هامة ننقلها كتب اللغة المتأخرة مثل « شرح التسهيل » لأبى حيان « والمزهر » و « الاقتراح » للسيوطي • وهذا هو نص الوثيقة :

« كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعا ، وأبينها ابانة عما في النفس • والذين نقلت عنهم اللغة العربية ، وبهم اقتدى ، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس وتميم وأسد • فإن هؤلاء هم الذين عنهم أخذ أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الأعراب وفي التصريف • ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين • ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم • وبالجملية فلم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام لجاورتهم أهل مصر والقيط • ولا من قضاة وغسان وإياد لجاورتهم أهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرأون بالعبرانية ، ولا من تغلب والنمر ^(١) ، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان • ولا من بكر لجاورتهم للنبط ^(٢) والفرس • ولا من عبد القيس وأزد عمان لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس • ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة • ولا من بنى حنيقة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ولا من حاضرة الحجاز ، لأن الذين نقلوا اللغة

(١) في المزهر : واليمن • والتصحيح من الاقتراح ، مخطوطة دار الكتب المصرية ١١٦ مجاميع •
(٢) في المزهر : للقيط ، والتصحيح من الاقتراح •

صادفهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم
وفسدت ألسنتهم • والذي نقل اللغة واللسان العربى عن هؤلاء وأثبتها
في كتاب فصيرها علما وصناعة هم أهل البصرة والكوفة فقط من بين
أمصار العرب» (١) •

وجاء ابن خلدون فأيد في مقدمته رأى الفارابى ، وأوضح هذه
الفكرة ، وارتكز على نفس الأساس السابق ، وان كنا نجد بعض فروق
طفيفة في تحديد أسماء القبائل • يقول ابن خلدون : « الصريح من النسب
انما يوجد للمتوحشين في القفر من العرب ومن في معناهم ، وذلك لما
اختصوا به من نكد العيش وشظف الأحوال • • فلا ينزع إليهم أحد
من الأمم • • فيؤمن عليهم لأجل ذلك من اختلاط أنسابهم • • واعتبر
ذلك في مضر من قريش ، وكتانة وثقيف وبنى أسد وهذيل ومن جاورهم
من خزاعة ، لما كانوا أهل شظف ومواطن غير ذات زرع ولا ضرع ،
وبعدوا من أرياف الشام والعراق ومعادن الأدم والحبوب • • وأما
العرب الذين كانوا بالتلول ، وفي معادن الخصب للمراعى والعيش من
حمير وكهلان مثل لخم وجذام وعسان وطيبى وقضاة وإياد فاختلفت
أنسابهم وتداخلت شعوبهم (٢) •

ويظهر أن هذه القائمة لم تكن محل اتفاق بين جميع اللغويين ،
ويظهر كذلك أن البصريين كانوا أكثر تمسكا بها من الكوفيين ، ولهذا
كانوا يفتخرون بقولهم : نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة
اليرابيع ، وهؤلاء (يعنون الكوفيين) أخذوا اللغة عن أهل السواد
أصحاب الكواميخ وأكلة الشوايز (٣) • كما كانوا يتهمونهم بأنهم
يأخذون اللغة عن غير الفصحاء ، يقول أبو جعفر النحاس : « واحد الآناء
إننى لا يعرف البصريون غيره • وحكى الفراء واحد الآناء إننى • •

(١) المزهر ٢١١/١ ، ٢١٢ •

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ١٢٩ ، ١٣٠ •

(٣) أخبار النحويين البصريين للسراfi ص ٦٨ •

وللفراء في هذا الباب في كتاب المقصور والممدود أشياء قد جاء بها ..
قد أنكرت عليه ، ورواها الأصمعي ، وابن السكيت ، والمتقنون من أهل
اللغة على خلاف ما روى . والذي يقال في هذا انه مأمون على مارواه ،
غير أن سماع الكوفيين أكثره عن غير الفصحاء » (١) .

وممن لم يلتزمها من المتأخرين ابن مالك في مؤلفاته . قال السيوطي
بعد أن نقل هذه القائمة : « ونقل ذلك أبو حيان في شرح التسهيل معترضا
به على ابن مالك حيث عني في كتبه بنقل لخم وخزاعة وقضاعة وغيرهم ،
وقال : ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن » (٢) .

كذلك كانت هذه القائمة محل نقد من بعض المعاصرين ، كما فعل
الدكتور مهدي المخزومي الذي يرى أن التفرقة بين القبائل خطأ منهجي ،
ويشرح ذلك بقوله : « ولا نرى هذا الا لغو الكلام . انهم يجهلون أن
اللغة سليقة وطبيعة ، ويجهلون أن صاحب اللغة لا يغلط في لغته ، لأنها
جزء من حياته التي فطر عليها وعادة من عاداته التي نشأ عليها . وإذا
كان الجاهليون يغلطون ، والمخضرمون يغلطون ، والاسلاميون يغلطون ،
فعلى من بعد هؤلاء يعتمد النحاة ؟ بماذا يحتجون ؟ ومن أين جاءوا
بهذه الأصول التي وضعوها ، وهذه القواعد التي استنبطوها » . ثم
يناقش فكرتها في وجود الفصاحة في كبد الصحراء فقط بعيدة عن ملايسات
الحضارة فيقول : « ولو كان مقياس الفصاحة هو الانعزال في كبد الصحراء
وعدم الاتصال بالأجانب لكانت لغة قريش أبعد اللغات عن الفصاحة ،
ولا قائل بهذا » (٣) والدكتور المخزومي على حق في هذا ، فقريش كانت
تسكن مكة وما حولها ، وهم أهل تجارة ، والتجارة تؤدي الى الاختلاط ،
والاختلاط يفسد اللغة على حد زعمهم . فعلام التفريق اذن بين قريش

(١) اعراب القرآن للنحاس ٣٦٢/٢ .

(٢) الاقتراح ورقة ١٠٦ ، مخطوطة دار الكتب رقم ١١٦ مجاميع .

(٣) مدرسة الكوفة ص ٧٣ ، ٧٧ .

وتلك القبائل التي اتهمت في فصاحتها ؟ ولم أخذوا عن قريش ورفضوا الأخذ عن غيرها ممن وجد في حالة مشابهة لحالتها (١) ؟

ويلاحظ أن علماء اللغة جميعا في حال الرواية لم يجيزوا الاعتماد على النص المكتوب ، وانما استندوا أساسا على المشافهة والتلقى ، وحذروا العالم من الاعتماد على النص المدون ، وحذروا المتعلم من تلقى العلم على من يفعل ذلك • ومن أقوالهم المشهورة : « لا تأخذوا العلم عن صحفى ، ولا القرآن عن مصحفى » • وهم بذلك لا يخلفون كثيرا عن المنهج الحديث الذى يعتمد على الراوى اللغوى ، ويعتمد على الكلام المنطوق دون المكتوب •

ولكننا نأخذ عليهم بعض ما أخذ مثل :

١ — عدم استمرار المشافهة طوال فترة الدراسة ، ولجوء بعضهم الى مشافهات الآخرين يعتمدون عليها •

٢ — تكميل الثغرات بالمنطق والقياس لا بمعاودة المشافهة •

٣ — اعتقادهم أن اللغة شئ وراثى يتناقله الأبناء عن الآباء وترضعه الأمهات للأطفال • ولهذا سيطرت عليهم فكرة ارتباط الفصاحة بالجنس ارتباطا وثيقا ، وأنكروا على الفارسى أو اليونانى امكان اتقان اللغة العربية كما يتقنها أهلها من العرب مهما بذلوا في تعلمها ، وثابروا في الممانعة ، وتلقوها منذ الصغر ، ومهما كان حضورهم مبكرا الى الجزيرة العربية ، ولرأجئة في بطون أمهاتهم ، ومهما كان حظهم من الثقافة العربية • ولهذا كان اللغويون العرب يرفضون الأخذ عن ابن المقفع لأصله الفارسى ، ورغم فصاحته وتلقيه اللغة منذ نعومة أظفاره ،

(١) انظر تعليق الدكتور عبده الراجحي على تفضيل قريش : اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ٤١ وما بعدها •

في حين كانوا لا يتورعون عن الاستشهاد بكلام الأطفال والمجانين • قال السيوطي : « قال ابن دريد في أماليه : أخبرنا عبد الرحمن عن عمه الأحمسي قال : سمعت صبيبة بحمي ضرية (بين البصرة والكوفة) يتراجزون فوقفت وصدونى عن حاجتى ، وأقبلت أكتب ما أسمع اذ أقبل شيخ فتال لى : أنتكتب كلام هؤلاء الأقزام الأذنانع » ، وقال : « وكذلك لم أرهم توقوا أشعار المجانين من العرب بل رووها واحتجوا بها » (١) •

٤ — خلطهم الشواهد الشعرية بالشواهد النثرية ، ومحاولة استخلاص قواعد عامة تجمعها مع أنه من المعروف أن للشعر قواعده ونظمه الخاصة التى ينفرد بها •

٥ — أنهم لم يكتفوا من الاستشهاد بالحديث مع أنه أهم من الشعر في ميدان البحث اللغوى ، لأنه من النثر الذى لا تحكمه ضرورة من وزن أو قافية ، ولأنه يعطى الباحث اللغوى صورة صحيحة لروح عصره بخلاف الشعر الذى يحتوى على كثير من الصيغ الفنية والعبارات المتكلفة التى تبعده عن تمثيل الحياة العادية ونتئيه عن المروء السائدة فى عصره •

٦ — أنهم خلطوا مستويين من اللغة لا يصح الخلط بينهما ، وهما مستوى اللغة الأدبية النموذجية الممثلة فى القرآن والحديث والشعر والخطب والأمثال ، ومستوى اللهجات العامية المتمثلة فى القراءات القرآنية ولغة الخطاب •

٧ — أنهم لم يكوذرا على حق فى ربطهم التفصاحة بالبداوة ، لأن اللغة بنت الحاجة والاستعمال ، واللغة لا تنشأ فى فراغ ، وإنما لتعبر عن

(١) المزهري ص ١٤٠ •

وفى تهذيب اللغة : سمعت صبيبا من بنى عقيل يقول لصبي آخر : وجهى زين ووجهك شين • والتقدير : وجهى ذو زين ووجهك ذو شين ، فنعتهما بالمصدر • (٢٥٥/١٣) •

تجارب واحتياجات وثقافات معينة • ولا شك أن تجارب البدوى واحتياجاته تختلف عن تجارب الحضري واحتياجاته ، ولذلك ليس من المعقول أن تغنى احدى اللغتين عن الأخرى ، وليس من الحق أن نعد لغة البدوى أرقى من لغة الحضري برغم أنها لا تفى باحتياجاته •

٨ — أن عنايتهم باللهجات العربية كانت ضئيلة ، فهم أولاً قد أبعدوا جزءاً منها من مجال التسجيل اللغوى ، وهم ثانياً لم يكونوا حريصين على تسمية اللهجة ، مما تركنا فى ظلام دامس حين نريد تتبع الظواهر اللهجية الحديثة ونردها الى أصلها القديم • وفرق بين أن نسجل اللهجة وننسبها ، وبين أن نقيم عليها قاعدة تكون نموذجاً لمن يريد أن يحتذى الصواب •

٩ — أن جميع علماء اللغة لم يكونوا يعرفون شيئاً عن اللغات السامية كالعبرية والسريانية معرفة صحيحة ، فنشأ عن ذلك أنهم لم يوفقوا فى بيان المعانى الدقيقة التى يؤديها كثير من الكلمات العربية فى أصل وضعها ونشأ عن ذلك أيضاً وقوعهم فى أغلاط فيما يتعلق بالاشتقاق • كما أن معرفتهم المحدودة باللغات الأجنبية جعلتهم غير مرفقين فى رد كثير من الكلمات العربية الى أصولها الأجنبية •

الفصل الثانى

الدراسات اللغوية عند غير العرب

تمهيد :

ليس من همنا فى هذا الفصل أن نعرض بالتفصيل للجهود اللغوية التى قام بها غير العرب من اللغويين ، وإنما همنا أن نعرض صورة موجزة لأهم هذه الجهود • كذلك ليس من همنا أن نعرض لكل الجهود اللغوية الأجنبية ، وإنما همنا أن نعرض للجهود التى سبقت أو عاصرت الدراسات اللغوية عند العرب • وليس هذا البحث مقصودا لذاته ، وإنما هدفه الأساسى خدمة بحث تال يتناول قضية التأثير والتأثر ، ويناقش احتمالات التأثير الأجنبى على الدراسات اللغوية العربية والعكس •

وسوف نحصر أنفسنا فى الدراسات اللغوية عند الشعوب التالية وحدها :

- ١ — الهندود •
- ٢ — اليونانيون •
- ٣ — المصريون القدماء •
- ٤ — السريان •
- ٥ — العبرانيون •
- ٦ — الصينيون •

١ — الهندود

ظهرت فى الهند القديمة دراسات اللغة السنسكريتية (لغة الهند الكلاسيكية) على مستوى عال من التنظيم والدقة • ولربما كان الهندود

أسبق — حتى من اليونانيين — في هذا الميدان ، سواء من ناحية الزمن أو ناحية القيمة . وقد أثرت عن الهند دراسات ، في فروع علم اللغة المختلفة تتناول الأصوات والاستقاق والنحو والمخارج ، كما نتناول كثيرا من مشكلات فقه اللغة ، ويرجع أقدم هذه الدراسات الى فترة مجهولة لنا ، أما أقدم ما وصلنا منها فيرجع الى حوالي القرن الخامس قبل الميلاد .

ويحتاج عرض الدراسات اللغوية عند الهند الى حيز كبير لا يسمح به المقام ، ولذا سنكتفى بإشارات سريعة ، تاركين التفاصيل الى بحث آخر (١) .

أما الدراسة الصوتية عندهم فكانت متنوعة وشاملة لمعظم جوانب هذا العلم . فدرسوا الصوت المفرد وقسموه الى علل وأنصاف علل وسواكن وقسموا العلل الى بسيطة ومركبة ، كما قسموا السواكن بحسب مخرجها . وتوصل الهند الى أثر القفل في إنتاج الأصوات الانفجارية ، والفتح في إنتاج أصوات العلة والتضييق في إنتاج الأصوات الاحتكاكية . وتحدث الهند عن كيفية تسرب الهواء من التجويف الحنجري ، وذكروا أنه اذا فتح ما بين الوترين الصوتيين ينتج النفس واذا ضيق ما بينهما ينتج الصوت ، وصرخوا بأن النفس يحدث في حالة الأصوات الساكنة المهموسة والصوت في حالة السواكن المجهورة أو العلل .

ولم يكتف الهند بالحديث عن الصوت المفرد فتحدثوا عن المقطع ، وكان حديثهم مفصلا بشكل مثير للدهشة . كذلك وضع الهند قواعد دقيقة للنبر في لغتهم القديمة ، واعتبروه من خصائص العلل لا السواكن ، وقسموه الى درجات ثلاث .

(١) انظر كتابنا المطبوع بعنوان « البحث اللفوي عند الهند » وما ذكرناه هنا ملخص عن هذا الكتاب .

ويكفى الهنود فخرا أن تكون جهردهم الصرية هي الأساس الذي بنى عليه علماء الأصوات المحدثون • يقول بروفير آلن : « إن الاتصال بين الهنود القدماء والمدارس الغربية الحديثة في دراسة اللغة أشد وأوثق في مجال الأصوات عنه في مجال النحو » • ويعترف العلامة فرث الانجليزى أن المدرسة الأصواتية الانجليزية لم تنشأ في القرن التاسع عشر إلا على أكتاف المعلومات التي قدمها وليم جونز عن النحاة والأصواتيين الهنود •

وأما في مجال النحو ، فإنه من غير المبالغ فيه أن نقول إن هذا العلم لم يلق من العناية في أى بلد من بلاد العالم مثل ما لقيه من الهنود • وقد كان في الهند القديمة ما يقرب من اثنتى عشرة مدرسة نحوية مختلفة ، وأكثر من ثلاثمائة مؤلف في النحو ، ووصلتنا فعلا دراسات تزيد على الألف عدا بعضها أصلى وبعضها شارح •

ويمثل بانينى ^(١) فترة النضج في الدراسات النحوية عند الهنود ، ولذا نال كتابه المسمى « الأقسام الثمانية » شهرة غطت على أى مؤلف آخر سبقه أو لحقه • وقد كتب بانينى تأليفه في شكل قواعد مختصرة ، وبذل فيه جهدا ضخما للتوفيق بين الآراء والاتجاهات المتعارضة التي كانت موجودة حينئذ •

وأهم ما يميز النحو الهندى :

(١) اختلف بدرجة كبيرة في تحديد زمنه • واشهر الآراء أنه كان موجودا بين عامى ٧٠٠ و ٦٠٠ ق.م ، وقد وصلنا فعلا كتاب بانينى المسمى «Ashtadhyayi» (الأقسام الثمانية) واحتفل به العلماء وترجموه الى لغات عدة • وقد نال عمل بانينى شهادات التقدير من القدماء والمحدثين على السواء ، فقد قال عنه باتنجالى (١٥٠ ق.م) : « انه محيط واسع من العلم » • وقال عنه ماكس مولر : « لا يوجد نحو في أى لغة يمكن أن يعادل نحوه » • وقال بلومفيلد : « ان نحو بانينى يعد واحدا من اعظم الشواهد القديمة على تقدم العقل البشرى » • وقال روبنس : « بين كل النحاة الهنود يقف اسم بانينى متيزا من غيره » •

١ — أنه بدأ بجمع المادة اللغوية وتصنيفها ثم انتقل الى استخلاص الحقائق منها • فنقطة البداية في النحو الهندى مختلفة عنها في اليونانى ، الذى بدأ من الفلسفة وحاول أن يطبق القواعد الفلسفية على حقائق اللغة •

٢ — أنه سبق النحو اليونانى في تحديد أقسام الكلام (اسم — فعل — حروف اضافة — أدوات) •

٣ — أنه حلل هذه الأقسام الى عواملها الأولية فميز بين الجذر أو الأصل ، وبين الزيادة أو الحروف التشكيلية •

٤ — عرف النحو الهندى الأعداد الثلاثة : المفرد والمثنى والجمع منذ عصر مبكر •

٥ — قسم النحو الهندى الفعل السنسكريتى الى ثلاثة أقسام بحسب الزمن وهى : ماض وحاضر ومستقبل •

وأما الأعمال المعجمية عند الهنود فقد بدأت في شكل قوائم تضم الألفاظ الصعبة الموجودة في نصوصهم المقدسة ، ثم تطور هذا النظام فألحق بكل لفظ في القائمة شرح لمعناه ، ويمكن أن يعتبر هذا العمل من نوع « معاجم الموضوعات » أو « معاجم المعانى » • وبعد ذلك ظهرت كتب لا تقتصر نفسها على ألفاظ النصوص المقدسة ، وأقدم ما وصلنا من هذه الكتب معجم ظهر في القرن السادس الميلادى أو قبله ، مؤلف بوذى اسمه أمارا سنها Amara Sinha وقد ضم هذا المعجم (واسمه Amara Kosa) جزءا ضم كلمات المترادفات ، وجزءا في كلمات المشترك اللفظى ، وجزءا عن الكلمات غير المتصرفة والكلمات المذكرة أو المؤنثة أو المحايدة • ويميب هذا الكتاب وأمثاله أنه كتب في شكل منظوم ليسهل حفظه وأنه لم يتبع أى ترتيب ييسر اللجوء اليه والعثور على المراد بسرعة ، فيما عدا المشترك اللفظى الذى رتب بحسب الحروف الساكنة في أواخر كلماته • ولا نجد عملا آخر

والفعل ، وحالات الاسم الاعرابية ، وحالات الفعل من حيث الصيغة والزمن (١) .

وبعد الرواقين تحول مركز الدراسات النحوية الى الاسكندرية وظهرت مدرسة نحوية كاملة في الاسكندرية خلال القرن الأول قبل الميلاد كما سنعرض فيما بعد .

أما في المجال المعجمي فقد أنتجوا عددا ضخما من المعاجم . وتقول دائرة المعارف البريطانية إن Athenaeus قد اقتبس نصوصا من ٣٥ عملا معجميا فقدت جميعها (٢) . ولكن كثيراً من هذه المعاجم تم إنتاجه في الاسكندرية ولذا نترك الحديث عنها الآن الى مكان آخر . ويعتبر العلماء القرون الأولى بعد الميلاد هي العصر الذهبي للمعاجم اليونانية وبخاصة في مدينة الاسكندرية كما سنتحدث فيما بعد ، ولكن اشتهر من بين المعاجم اليونانية معجم أبوقراط Hippocrate الذي ألفه Glaucus عام ١٨٠ ق م وهو معجم ألفبائي (٣) .

٣ — المصريون القدماء

اتجهت أبحاثهم الى عدة فروع من الدراسات اللغوية ، فدرس بعضهم الآثار الأدبية اليونانية القديمة دراسة فلولوجية ، واتجه بعضهم الى الدرس النحوي ، وفريق ثالث اتجه الى وضع المعاجم . ودارت كل هذه الدراسات حول اللغة اليونانية وتركزت جميعها في الاسكندرية .

أما الدراسة الفلولوجية فقد وجدت في الاسكندرية في وقت مبكر جداً ، وكان الهدف منها تصحيح النصوص المكتوبة وتفسيرها والتعليق

(١) «On Language» ص ٥ ، وروبنس ص ٢٨ .

(٢) مادة Dictionary .

(٣) الجرح ص ١٤ و Haywood ص ٨ .

عليها (١) . وظهرت في القرن الثالث قبل الميلاد شروح على أشعار هرميوس وغيره من الشعراء . كما وجه اهتمام الى دراسة المفردات وجمع الألفاظ الصعبة أو الكلمات الشعرية أو الكلمات التي تنتمي الى لهجات خاصة (٢) .

وأما النحو فنبتغ فيه علماء كثيرين أبرزهم Dionysius Thrax الذى ألف في النحو كتابا اشتمل - ضمن ما اشتمل عليه - على آراء النحاة السابقين . ونال كتابه شهرة جعلته المرجع الأول للنحو اليونانى في الألف والشمائة سنة التالية . وقد أكد ديونسيوس العلاقة بين النحو والأدب ، وأهمل كلية الكلام العامى ، وزاد في أقسام الكلام حتى بلغ بها ثمانية ، وكان بكل تأكيد تقدما كبيرا بالنسبة لأفلاطون وأرسطو (٣) . ويقول عنه أحد الباحثين : « إن جزءا كبيرا من نحونا مدين له . لقد كان عمله فذا في مدرسته لثلاثة عشر قرنا . ويدين له بالفضل كذلك النحاة اللاتين القدماء وأهل المعصور الوسطى » (٤) .

ومن أهم التجديدات والاضافات التي قام بها لغويو الاسكندرية رفضهم بعض أقسام الكلام التي توصل اليها سابقوهم وازادتهم أقساما جديدة مثل حروف الاضافة prepositions ومثل الضمير pronoun ، ومن ذلك فصلهم اسم الفاعل واسم المفعول عن الفعل . وتناولوا الاسم من حيث التذكير والتأنيث ومن حيث العدد ، وقسموا الفعل باعتبار الزمن والصيغة ، وغير ذلك كثير .

وهناك نقطة أخرى هامة في نحوهم هي أنهم اهتموا فقط بالاستعمالات

(١) السمران ص ٢٥١ ، ودى سوسير ص ١ .

(٢) السمران ص ٢٥١ .

(٣) «On Language» ص ٥ .

(٤) «Greek Pioneers» ص ١١٢ وانظر : «On Language» ص ٦ .

الموجودة في الشعر والكتابات النثرية وأهملا ما عداها (١) .

أما في مجال المعاجم فإن أقدم معجم يوناني معروف لنا هو معجم Appollonius السوفسطائي ، وكان موجودا في الاسكندرية في عصر Augustus ويتناول هذا المعجم الكلمات التي استعملها هوميروس (٢) . ولكن العصر الذهبي للمعاجم كان في القرون التي تلت المسيحية ، وشمل ذلك معاجم كثيرة عرفنا من أسمائها :

١ — معجم Orion (٣٩٠ — ٤٦٠ م) ، الخاص بالاستنتاج وقد ألفه بمصر .

٢ — معجم Helladius الذي ألفه بالاسكندرية في القرن الخامس وكان ترتيبه ألفائيا .

٣ — معجم Ammonius وكان معاصرا للسابق ، وقد خصص معجمه للكلمات المتفقة في اللفظ المذتلفة في المعنى (٣) .

٤ — معجم اللهجات والسماط المحلية لمؤلفه Hesychius (٤) وغير ذلك .

٤ — السريان

احتك السريان باليونان منذ القدم ، واختلطوا بهم إما بحكم الجوار أو بحكم خضوعهم لسلطان اليونان . ولذلك ترجم السريان النحو اليوناني الى السريانية ، ونقلوا الى لغتهم كثيرا من الكلمات والاصطلاحات .

(١) «Greek Pioneers» ص ١١١ وما بعدها .

(٢) دائرة المعارف البريطانية Dictionary .

(٣) المرجع السابق .

(٤) الجرح ص ١٤ .

صوتياً تبعاً لنطقها • فكل الكلمات ذات الصوت الواحد تعالج معاً في باب واحد بغض النظر عن اختلاف طرق كتابتها • وأول معجم صيني يتبع هذا النظام هو معجم Hu Fa Yen الذي كتب بين عامي ٥٨١ و ٦٠١ م •

وكان للصينيين دراسات صوتية ، لكن يبدو أنهم مدينون في التوصل إليها إلى الهنود الذين نقلوا علومهم إلى الصين على يد الرهبان البوذيين فمنهم عرف الصينيون كيف يصنفون أصوات الكلام تبعاً لمكان النطق (١) •

(١) راجع في كل ما مضى : دائرة المعارف البريطانية مادة «Dictionary» •
«Arabic Lexicography» مؤلفه «Haywood» والدكتور الجرح : المعجم العربي صفحة ١٢ ، ١٣ ، و «General Linguistics» مؤلفه «Robins» ص ٣٧٣ •

وهناك معجم صيني ضخم ظهر في القرن السادس الميلادي في اثني عشر مجلداً واسمه Yu Pien واسم مؤلفه «Ku Ye Wang» •

الباب الثاني

الدراسات اللغوية عند العرب

الفصل الأول

مرحلة النشأة

لم يؤثر عن العرب أى نوع من الدراسات اللغوية قبل الاسلام ، ولهذا فهم متأخرون زمنيا عن كثير من الأمم التى سبق أن تحدثنا عن جهودها ، والتى عرف لبعضها دراسات لغوية راسخة قبل الاسلام بقرون .

ولم يكن البحث اللغوى عند العرب من الدراسات المبكرة التى خفوا لها سرعا ، لأنهم وجهوا اهتمامهم أولا الى العلوم الشرعية والاسلامية وحين فرغوا منها أو كادوا اتجهوا الى العلوم الأخرى . يقول السيوطى فى كتابه تاريخ الخلفاء معبرا عن الفكرة : إنه منذ منتصف القرن الثانى الهجرى بدأ علماء المسلمين يسجلون الحديث النبوى ، ويؤلفون فى الفقه الاسلامى والتفسير القرآنى . وبعد أن تم تدوين هذه العلوم اتجه العلماء وجهة أخرى نحو تسجيل العلوم غير الشرعية ومن بينها اللغة والنحو ^(١) . ويقول الأستاذ أحمد أمين : « أكثر اللغة كتبت فى العصر العباسى الأول لا قبله » ^(٢) . وحتى ما وجد فى القرن الأول من تأملات نحوية أو محاولات لدراسة بعض المشاكل اللغوية كان الحافز اليه اسلاميا ، ولم يقصد لذاته وانما لاعتباره خادما للنص القرآنى . ومن ذلك محاولة ابن عباس جمع الكلمات الغريبة فى القرآن وشرحها إن صحت نسبة « غريب القرآن » اليه . وكذلك محاولة أبى الأسود الدؤلى لضبط المصحف بالشكل حين استحضر كاتبه وأمره أن يتناول المصحف ، وأن يأخذ صبغا يخالف لون المداد فيضع نقطة فوق

(١) تاريخ الخلفاء ، ص ١٧٣ .

(٢) ضحى الاسلام ١/٢٩٨ .

الفصل الثانى

الاصوات

عرض تاريخى :

يعتبر علماء اللغة المحدثون دراسة الأصوات أول خطوة فى أى دراسة لغوية ، لأنها تتناول أصغر وحدات اللغة ، ونعنى بها الصوت ، الذى هو المادة الخام للكلام الانسانى .

أما اللغويون العرب فلم ينظروا الى الدراسة الصوتية هذه النظرة ، ولم يعالجوا الأصوات علاجاً مستقلاً ، وإنما تناولوها دائماً مختلطة بغيرها من البحوث وذلك على النحو التالى :

١ — بالنسبة للنحاة ، خصصوا بعض الأبواب فى كتبهم النحوية لهذه الدراسة . بل إنهم لم يقصدها لذاتها وإنما لغيرها ، حيث اعتبروها تمهيداً أو مدخلاً لدراسة ظاهرة الإدغام ، والحديث عن قواعد الإعلال والإبدال ، وقد عالج سيبويه « الإدغام » فى نهاية مؤلفه « الكتاب » ، وعالج الأصوات قبل معالجة الإدغام . وعالج المبرد فى كتابه « المقتضب » الإدغام فى الجزء الأول وقدم له بدراسة للأصوات ومخارجها . كذلك أنهى الزجاجى كتابه « الجمل » بالحديث عن الإدغام ، ومهد لحديثه ببعض الأفكار الصوتية . وأنهى الزمخشري كتابه « المفصل » بالإدغام ، وقدم بين يديه دراسة للأصوات .

٢ — كما تناول أصحاب المعاجم بعض المشكلات الصوتية ، إما فى مقدمات معاجمهم ، أو فى ثنايا المادة اللغوية المجموعة . ويبدو الاهتمام بهذا النوع من الدراسة فى المعاجم التى رتبت صوتياً واتبعت نظام

